

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

الجلسة **٤١٢٠**

المعقودة يوم الجمعة، ٢٤ آذار/ مارس ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٣٠،
نيويورك

الرئيس:	السيد تشودري	(بنغلاديش)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد كبغلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	تونس	السيد بن مصطفى
	جامايكا	السيد وارد
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد لفيت
	كندا	السيد فاولر
	مالي	السيد وان
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	ناميبيا	السيدة أشيبالا - موسفي
	هولندا	السيد فان والصم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

تقرير الأمين العام عملا بالفقرتين ٢٨ و ٣٠ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) والفقرة ٥ من القرار ١٢٨١ (١٩٩٩) (S/2000/208)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرتين ٢٨ و ٣٠ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) والفقرة ٥ من القرار ١٢٨١ (١٩٩٩) (S/2000/208).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

ومعروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عملا بالفقرتين ٢٨ و ٣٠ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) والفقرة ٥ من القرار ١٢٨١ (١٩٩٩) في الوثيقة S/2000/208، ورسالة مؤرخة ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) الخاص بالحالة بين العراق والكويت، في الوثيقة S/2000/242، يحيل بها تقرير اللجنة عملا بأحكام الفقرة ١٠ من قرار مجلس الأمن ١٢٨١ (١٩٩٩).

ويسرني الآن أن أعطي الكلمة للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): إن تقريري بين أيديكم. وإذا سمحتم لي سأقدم بعض الملاحظات الموجزة حول برنامج النفط مقابل الغذاء، وسأقتصر على الجوانب الإنسانية من القرار ١٢٤٨ (١٩٩٩) والاجراءات التي تستدعيها من الأمم المتحدة.

ومعي أيضا السيدة كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والسيد بينون سيفان، المدير التنفيذي لبرنامج العراق، وهما على استعداد للإجابة على أي استفسار من جانب أعضاء المجلس.

وكما يعلم المجلس، فإن برنامج النفط مقابل الغذاء، موضوع منذ أكثر قليلا من ثلاث سنوات. وهدفه تخفيف أثر الجزاءات على سكان العراق، حيث أنهم ليسوا هدفها المباشر ومما لا شك فيه أن هذا البرنامج قد حقق لهم بعض الإغاثة، إلا أن كثيرا من الاحتياجات الأساسية للسكان لم تجر تلبيتها بعد.

والبرنامج في شكله الأصلي كان يخضع لتقييدات مشددة بالنسبة لأنواع السلع التي يسمح للعراق باستيرادها، والتي اقتصرت على الأغذية والأدوية والمواد الإنسانية الصرفة، وبالنسبة للإيراد الذي يسمح للعراق بالحصول عليه عن طريق الصادرات من النفط. ومنذ ذلك الحين، ونتيجة للمقررات التي اتخذها المجلس طيلة السنوات الثلاث الماضية، تحررت قائمة المواد التي يسمح للعراق باستيرادها واتسع نطاقها على نحو كبير. والآن، ألغي تماما الحد الأقصى للصادرات من النفط بموجب نص القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩).

وفضلا عن ذلك، فإن الارتفاع الذي حدث مؤخرا في سعر النفط قد زاد زيادة كبيرة من قيمة الصادرات، ونتج عن ذلك أن هناك دخلا أكبر بكثير متوفرا لهذا البرنامج الآن. ومع ذلك، تواجه صناعة النفط في العراق صعوبات جمة نتيجة لعدم توفر قطع الغيار والمعدات، مما يهدد بتقويض دخل البرنامج في الأجل الطويل. ولهذا أكرر التوصية بإجراء زيادة كبيرة فيما يخصصه البرنامج من موارد لشراء قطع غيار لصناعة النفط.

وأفهم أن المجلس مستعد الآن للنظر في هذه التوصيات بعين العطف، وأود أن أرحب بذلك أعظم الترحيب. ولكن يجدر بي أن أذكر أيضا أن كثيرا من تعليقات طلبات العقود، المفروضة من أعضاء اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، لها أثر سلبي مباشر على البرنامج الإنساني وعلى جهود إصلاح الهيكل الأساسي في العراق، ومعظمه في حالة مروعة من العطب ونحتاج إلى آلية لإعادة النظر في هذه التعليقات، ضمانا لسلاسة عمل البرنامج.

وبطبيعة الحال، نحتاج أيضا إلى تعاون حكومة العراق. وأود أن أحثها على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان التوزيع الفوري والفعال للمواد المستوردة. وإنني متأكد أن البرنامج، كما عدله القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، إذا نفذ تنفيذا كاملا، سيكون هناك تحسن كبير في الحالة الإنسانية. ولكن يجب ألا نخدع أنفسنا: فحتى لو نفذ البرنامج تنفيذا كاملا، فمن الممكن أن تصبح جهودنا غير كافية لتلبية احتياجات سكان العراق. ولهذا، ينبغي

للمجلس أن يبقي قيد النظر بصفة مستمرة فعالية البرنامج وأثره، وأن يتخذ المزيد من الخطوات لتحسينه إذا اقتضى الأمر ذلك.

وأود أن أختتم بياني بأن أقول إن الحالة الإنسانية في العراق تشكل معضلة أخلاقية خطيرة بالنسبة لهذه المنظمة. فالأمم المتحدة تقف دائما إلى جانب الضعفاء والمعرضين للمخاطر، وتسعى دائما إلى تخفيف المعاناة. أما هنا، فإننا نتهم بالتسبب في معاناة سكان بأكملهم. ونواجه خطر خسارة الحجة، أو حرب الدعاية - إن لم نكن قد خسرناها بالفعل - فيما يتعلق بالمسؤول عن حالة العراق هذه: أهو الرئيس صدام حسين أم الأمم المتحدة.

وتقلقني بصفة خاصة حالة أطفال العراق الذين وثق معاناتهم، وفي كثير من الحالات وفاتهم قبل الأوان، التقرير الذي أعدته في العام الماضي منظمة الأمم المتحدة للطفولة ووزارة الصحة في العراق. وهذا التقرير، الذي ردده كثير من المراقبين، يبين أنه في وسط وجنوب العراق، تزداد معدلات وفيات الأطفال الرضع وإصابتهم بالأمراض المهلكة زيادة مهولة وتبلغ مستويات غير مقبولة.

ولا نستطيع ضميريا أن نتجاهل هذه التقارير أو نفترض خطأهم. ويتحتم علينا جميعا - الأمانة العامة، والمجلس، واللجنة المنشأة بمقتضى القرار ٦٦١ (١٩٩٠) - أن ننفذ تنفيذا كاملا وسريعا ما تطلبه قرارات المجلس منا. ولهذا، يسرني أن أسمع أن اللجنة مستعدة الآن لأن تعطينا قائمة الأدوية والإمدادات الطبية الأخرى، التي ستتمكن الأمانة العامة من الموافقة عليها بمحض سلطتها، بموجب القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). وعلى المجلس أن يبحث عن كل فرصة لتخفيف معاناة السكان. فهم، قبل كل شيء، ليسوا الأهداف المقصودة من فرض الجزاءات.

وبالتالي، ينبغي لنا جميعا أن ندرك أن شعب أية دولة تخضع للجزاءات لا بد أن يكون دائما ضحية، إلى حد معين - وغالبا ما يكون ضحية لكل من حكومته والتدابير المفروضة ضدها. والنتيجة المرضية الوحيدة لأية حالة من هذه الحالات أن تعود الدولة، موضع المسألة، إلى الامتثال الكامل لمقررات المجلس، لكي يمكن رفع الجزاءات في أقرب وقت ممكن. ولا أشك في أننا جميعا نتطلع بشغف إلى اليوم الذي يحدث ذلك فيه بالنسبة لحالة العراق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه الهام وعلى وجوده معنا هذا الصباح.

السيد فان والصم (هولندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بأن أشكركم، السيد الرئيس، على التفضل بإرجاء هذه الجلسة لحين عودتي من أفريقيا. ومرد هذا الاعتبار الخاص رئاستي للجنة الجزاءات المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠). إلا أنني لن أتكلم بتلك الصفة، لأن هذا وقت الإعراب عن المواقف الوطنية المتخذة. وهناك ملاحظة واحدة وجيزة فقط أود أن أبديها بوصفي رئيسا للجنة الجزاءات، وهي أنني ما زلت أنتظر الضوء الأخضر من بغداد لأن أزور العراق، امتثالا لمذكرة رئيس مجلس الأمن في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. ورأيت أنه من المفيد أن أذكر ذلك علنا، لأن البعض يسألني عن سبب عدم زيارتي العراق حتى الآن. وهنا تحال هذه الأسئلة إلى ممثل العراق.

وأضم صوتي إلى المتكلمين الآخرين في شكر الأمين العام على تقريره الشامل، وعلى ملاحظاته المقتضبة التي أدلى بها في بداية هذه الجلسة. وليست من المعتاد ذكر الأمانة العامة على نحو منفصل إذا تطرق المرء إلى مخاطبة الأمين العام، ولكن في هذه الحالة أود أن أضع استثناء بالإعراب عن عميق تقديري لكل المهام - التي كثيرا ما لا تحظى بالشكر - والتي اضطلع بها معاونو مكتب برنامج العراق وجميع موظفي الأمم المتحدة الآخرين الذين يعملون في تنفيذ البرنامج الإنساني، في كل من نيويورك والعراق.

وهناك تناقض كبير بين تقرير الأمين العام، الذي يقدم معلومات عن التقدم المحرز في تلبية الاحتياجات الإنسانية لشعب العراق، والرسائل المزعجة التي نتلقاها من مختلف الجهات، داعية إلى اتخاذ إجراءات فورية وحاسمة لوقف بل وعكس مسار الحالة الإنسانية الطارئة التي طال مداها في العراق. ومع ذلك، فالملاحظتان غير متعارضتين. فكما ورد في تقرير الأمين العام، ينفذ البرنامج الإنساني المنشأ بمقتضى القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) في إطار نظام للجزاءات، ولهذا، يجب ألا يخلط ببرنامج إنمائي. وسينتهي نظام الجزاءات بمجرد وفاء حكومة العراق بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأبرزها القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

وهذا أسرع الأعمال التي نتوخاها، بل وأكثرها حسما، لوقف وعكس مسار الحالة الإنسانية الطارئة التي

طال أمدهـا فـي العراق. ولم يقصد على الإطلاق لأي من القرارات التي أشرت إليها الآن أن يستمر تنفيذه في القرن الحادي والعشرين. إننا نتناول برنامجا وضع أساسا بوصفه تدبيرا طارئا، وكما ذكر الأمين العام في تقريره، لم يقصد منه الوفاء بجميع الاحتياجات الإنسانية لشعب العراق.

وفي حالة العراق، فإن من الطبيعي أن تكون غير مجدية أية محاولة لتقديم موقف مجلس الأمن على أنه موقف موحد. وصحيح اننا جميعا نشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية في العراق وإننا جميعا نريد أن نمنع العراق من استحداث أسلحة الدمار الشامل أو الحصول عليها، ولكن مـع اتخـاذ خطـوة واحدة تتجاوز توافق الآراء، تبدأ الخلافات السياسية بالبروز فورا. ومن الواضح أن بعض الوفود لديها اهتمام بالتقليل من شهية العراق للأسلحة المحظورة، في حيـن أن وفودا أخرى قد تشعر بضرورة ألا ينظر إليها على أنها تتخذ جانب اللين إزاء العراق في هذه المرة.

إلا أنه وراء هذا السطح المتنوع الألوان، هناك درجة كبيرة من توافق الآراء، يعجـز وفـد العراق عن رؤيته إذا ظل متمسكا بحقيقة أن القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) قد اتخذ بامتناع أربعة أعضاء عن التصويت. وتوافق الآراء ذاك يتمثل في أنه لا يزال يتعين على العراق أن يقنع المجتمع الدولي بأنه تخلى فعلا عن حلمه بتطوير أسلحة الدمار الشامل.

والعراق هو البلـد الوحيد في التاريخ الحديث الـذي لم يحاول تطوير جميع فئـات أسلحـة الدمـار الشامل - النووية والبيولوجية والكيميائية - فحسب بل استخـدم هـذه الأسلحـة فعلا، ضـد عدو أجنبي وضد مواطنيه. والعراق بقيامه بذلك وضع نفسه في عصبة من صنعه.

وثمة نقطة أخرى تحظى بتوافق الآراء وهي أنه نظرا لعدم وجود نظام ديمقراطي للحكم، لا ينبغي للشعب العراقي أن يعاني جراء السلوك غير المسؤول لزعمائه. ولذا فإننا رحبنا بالإجماع بالجزء جيم من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، الذي يوفر للأمانة العامة وللمجلس وللجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠)، الأساس القانوني للإجراءات التي يتعين أن تحسن إلى حد كبير الحالة الإنسانية.

وفي تنفيذ هذه الأحكام، تم رفع سقف إنتاج النفط؛ وتمت الموافقة على المواد الغذائية والمواد التعليمية الأساسية أو المعيارية التي لم تعد تتطلب موافقة لجنة الجزاءات؛ ويجري توزيع عقود أخرى في إطار إجراء لا يسري عليه المنع لمدة يومين؛ وفي غضون ذلك فإن لجنة الجزاءات تضطلع الآن بعملية إنشاء مجموعة من الخبراء للموافقة بسرعة على عقود من أجل شراء قطع غيار وتجهيزات لصناعة النفط العراقية. وفي هذا الصدد، فإن من نافل القول إن هولندا تؤيد توصية الأمين العام بزيادة الأموال المخصصة لشراء قطع غيار وتجهيزات لصناعة النفط من ٣٠٠ مليون دولار إلى ٦٠٠ مليون دولار في المرحلتين السادسة والسابعة. ولقد قلنا مرارا وتكرارا إن هدفنا لا يمكن أن يتمثل في جعل صناعة النفط العراقية غير آمنة أو خطرة من الناحية البيئية. ومع الموافقة الوشيكة على قوائم السلع الإنسانية الأخرى الواردة في الفقرة ١٧ من منطوق القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) في مجالي الصحة والزراعة، فإن تنفيذ الأحكام المتصلة بإنشاء عنصر نقدي سائل وتوسيع ترتيبات الرصد يتوقع أن يساعدا جميع هذه الترتيبات في التخفيف من الحالة الإنسانية في العراق قبل انقضاء وقت طويل.

وهذه التحسينات ستؤدي بالضرورة إلى زيادة التركيز بقوة على مشكلة تعليق الطلبات المتبقية. ويعزى الفضل إلى الوفود التي تمتلك الموارد الضرورية والإرادة السياسية لإجراء تحقيق معمق في جميع العقود التي يحتمل أن تكون ذات استخـدام مزدوج. والوفـود التي لا تضطلع بأية مسؤولية في هذا الصدد ليست في أفضل وضع يمكنها من انتقاد الوفود الأخرى التي تأخذ هذه الواجبات على محمل الجد. وبالرغم من ذلك، نرى أن كمية الطلبات الحالية التي تنتظر أن ينظر فيها مرتفعة جدا. ومن الواضح أن هناك حاجة ملحة إلى بذل مجهود مستمر على نحو أكبر لخفض هذه الكمية. ونحن لا نتوقع من الوفود المعنية أن تقوم بخفض درجة يقظتها إزاء الاستخدام المزدوج، ولكن ينبغي لها أن تعي بصورة مماثلة الأثر الإنساني المترتب على قراراتها - على سبيل المثال، في مجال تنقية المياه. فإذا كانت هذه القرارات لا مفر منها على أساس الشواغل المتعلقة بالاستخدام المزدوج، فإنه يجب الاضطلاع بكل ما من شأنه أن يحسن الإجراءات ويعجل باتخاذ القرارات. ويمكن التخفيف أيضا من مشكلة تعليق الطلبات بإعطاء توجيهات إلى الوكالات المنفذة بشأن مساعدة اللجنة بصورة أفضل في

أداء مهامها في مجال الرصد والمراقبة والإبلاغ من أجل توفير الضمانة الضرورية المتعلقة بالاستخدام النهائي للسلع في العراق.

وضمن الإطار القانوني لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فإن الحالة الإنسانية تتحسن حاليا وهناك المزيد من التحسينات التي ستطرأ. إلا أنه يوجد موضوع يتكرر باستمرار وشكل مصدر إزعاج للبرنامج الإنساني منذ إنشائه، وهو تصميم العراق على أن يدلل للمجتمع الدولي على أن السبيل الوحيد لتحسين الحالة الإنسانية إنما يتمثل في رفع العقوبات بأكملها. وأن هذا التصميم هو الذي دفع بالسلطات العراقية لأن تعطل مرارا وتكرارا التحسينات التي تمسكت الأمم المتحدة بإجرائها في إطار معايير نظام الجزاءات القائم، مستخفة بذلك استخفافا مطلقا بمصالح شعبها. وهذه الظاهرة تمتد بصورة متواصلة عبر تاريخ نظام الجزاءات بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، من رفض العراق مدة عامين تقريبا قبول برنامج النفط مقابل الغذاء وصولا إلى رفضه في الفترة الأخيرة للترتيبات المتعلقة التي كانت تستند إلى مقترح للاتحاد الروسي وأيدته ١٥ دولة عضوة في مجلس الأمن.

وإن التعامل كما هو مع نظام يمتلك طاقة هائلة على إنزال المشاق برعاياه يجعل المجتمع الدولي يشعر بأن لا حول له ولا قوة تقريبا إزاء هذا النهج. ولذا فليس من المستغرب أن هذا التصميم من جانب الحكومة العراقية، مضافا إليه جميع التقارير السلبية المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في البلد، يقنع البعض بقبول الاستنتاج بأن رفع الجزاءات هو الطريقة الوحيدة للخروج من المأزق. بيد أن هذا لن يحمل على الأرجح مجلس الأمن على تغيير رأيه.

فالقرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، بما فيه الجزء ألف المتعلق بنزع السلاح، اتخذ بامتناع أربعة أعضاء عن التصويت، ثلاثة منهم من الأعضاء الدائمين العضوية الذين كان يمكن لهم أن يعطلوا اتخاذه لو اختاروا ذلك. فالعراق إنما يخدع نفسه إذا اعتبر بناء على نتيجة هذا التصويت أن القرار غير ملزم. فمجلس الأمن جاد في عمله. ولقد حظي بالإجماع تعيين السيد بلكس رئيسا تنفيذيا للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش. فإذا استمر العراق في الإصرار على أن الحالة الإنسانية لا يمكن أن تتحسن ما دامت الجزاءات قائمة، فإنه لا يحتاج إلا إلى القبول بالقرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) ودعوة لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقيق والتفتيش إلى مباشرة عملها في العراق بموجب الفقرة ٧ من المنطوق. وبهذه الطريق، يرجح أن يتحقق تعليق الجزاءات قبل نهاية هذا العام. ويحث وفد بلدي حكومة العراق على اختيار مسار العمل هذا، وليس أقله من أجل الشعب العراقي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن استهل بياني بالإعراب عن امتناننا للأمين العام على تقريره وعلى عرضه لهذا التقرير اليوم. وكذلك أود أن أشيد بالعمل الذي يضطلع به مكتب برنامج العراق وأن اثني على جميع موظفيه الذين يعملون في العراق في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

إن تقرير الأمين العام، القائم على طائفة واسعة النطاق من الحقائق، يبين بوضوح أن نطاق المأساة الإنسانية في العراق يؤدي على نحو لا يمكن تجنبه إلى تفكك نسيج المجتمع المدني نفسه هناك. والآثار الاقتصادية لسنوات الجزاءات العديدة لا تزال تنعكس على جميع جوانب حياة شعب البلد. إن فقر السكان الشامل - الذي من الواضح أنه ينزل بمستويات الصحة المعترف بها بشكل عام - ومشاكل البطالة الخطيرة، وعدم إمكانية وجود نظام تعليمي يعمل بشكل طبيعي، ومشاكل أخرى لا تزال تؤدي إلى وضع يشوه فيه جيل كامل من العراقيين تشويها جسديا ونفسيا. إنهم في الواقع منبوذون من المجتمع العالمي.

إن البنية الصناعية بالعراق دمرت بما فيها إمدادات المياه وقطاعات الطاقة والاتصالات. ووسائل المواصلات القليلة المتبقية لا يمكن أن توفر التوزيع المستدام للغذاء والدواء. وحالة انتشار الأوبئة في البلد تفرض تهديدا على مستوى إقليمي. ومعدلات الوفيات بين أكثر مجموعات السكان ضعفا وصلت إلى أبعاد منذرة بالخطر كما ذكر في تقارير منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

وهناك صورة أكثر تفصيلا لحالة واردة في نشرات عديدة وفي التقييمات التي يقوم بها أفراد يعملون أو عملوا بشكل مباشر في العراق. وقد تسلمت، كما تسلم سائر أعضاء المجلس في اعتقادي، رسالة من السيد دنيس هوليداي، الذي كان منسق الأمم المتحدة للعراق. ومع أنه تقاعد فإنه لا يزال يسترعي الانتباه إلى الحالة المأساوية في ذلك البلد. وفي هذه الظروف فإن الخطوات التي تتخذ في برنامج الأمم المتحدة الإنساني

تكاد لا تكفل البقاء الفعلي لشعب، مع أن البرنامج، في مجموعه، هو شريان الحياة الوحيد الذي يبقي على الروابط بالعالم الخارجي.

كما يدرك الأعضاء، الدعامة الرئيسية للاقتصاد العراقي هي تكرير النفط وتصديره. وأي تخفيض أو تعليق لصادرات النفط يمكن أن يؤدي إلى نتائج إنسانية أكثر سوءا. ونحن نتفق مع تقييم الأمين العام، القائم على وجهات نظر فريق خبراء النفط الذين زاروا العراق، لحالة الكارثة التي وصلت إليها بنية النفط في العراق، وأحد الأسباب في هذا هو عدم توفر قطع الغيار المطلوبة لإعادة تأهيل صناعة النفط العراقية.

ومما يدعو للامتنان أن مجلس الأمن مستعد أخيرا للاستجابة إلى توصيات الأمين العام ولمضاعفة الموارد المالية المخصصة للعراق لشراء قطع الغيار والمعدات اللازمة لصناعة نفطه. ونأمل أن تتخذ القرارات المناسبة في الأيام المقبلة. إلا أن من المهم أن يصل المبلغ الجديد الذي سيعتمد - وهو ٦٠٠ مليون دولار كل ستة أشهر - إلى العراق فعلا، وألا تعلق العقود الخاصة بشراء قطع الغيار والمعدات في لجنة الجزاءات، وإلا لن يكون هناك مغزى من إصدار ذلك القرار.

وأود أن أسترعي انتباه المجلس إلى أنه وفقا لبيانات الأمانة العامة، هناك عقود كثيرة لشراء قطع غيار معلقة الآن في لجنة الجزاءات - وبالتحديد ٤٣ مليون دولار للمرحلة الرابعة، و ١٢٥ مليون دولار للمرحلة الخامسة، و ١٧٤ مليون دولار للمرحلة السادسة. ولذلك أود أن أعيد تأكيد أنه إلى جانب كوننا نضاعف المبلغ المخصص لشراء قطع غيار ومعدات، ينبغي أن نسترعي الانتباه أيضا إلى مشكلة تعليق الطلبات في لجنة الجزاءات.

ونحن نلاحظ أن الأمانة العامة أعدت مشروع إجراءات لعمل فريق خبراء النفط الذين ستتضمن واجباتهم الموافقة على عقود تصدير قطع غيار ومعدات إلى العراق. ونتوقع أن تعتمد لجنة الجزاءات تلك الإجراءات قريبا جدا.

لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام أيضا به من أجل التنفيذ العملي للتدابير الأخرى المتصورة بمقتضى الجزء الإنساني من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). وبعد حوالي ٤ أشهر منذ إصداره، يجب أن نلاحظ أن تنفيذ تلك التدابير لا يزال بطيئا، وهذا أقل ما يقال عنه. وهذا ينطوي أساسا على تسريع وتبسيط الإجراءات من أجل دراسة العقود الإنسانية والموافقة عليها. ونعتبر من الضروري التوصل إلى اتفاق بشأن تصنيف السلع الإنسانية في القطاعين الطبي والزراعي بأقرب وقت ممكن. وطلبات توريد تلك السلع إلى العراق سيوافق عليها بعيدا عن لجنة الجزاءات.

ونحن نطلب أيضا إلى الأمين العام وإلى جميع الأطراف المعنية وضع تدابير عملية بأقرب وقت ممكن لاستخدام المكونات النقدية في العراق لشراء السلع وتدريب الموظفين المحليين.

ونحن نتفق مع مشاعر القلق التي أعرب عنها الأمين العام بشكل متكرر بشأن كون بعض المشاكل لم تحل، مثل تحويل الموارد غير المستخدمة من حساب الـ ١٣ في المائة إلى حساب الـ ٥٣ في المائة في إطار المشتريات المشتركة للغذاء والأدوية. ونعتقد أن لجنة الجزاءات ينبغي أن تعمل بشكل أكثر نشاطا لكي تقلل بأكبر شكل ممكن الوقت المطلوب لتنفيذ جميع الإجراءات التي تنظم تنفيذ العملية الإنسانية. وهناك أيضا بعض العيوب في عمل الخبراء من شركة "سيبولت" و"كوتيكنا" و "بنك ناشونال دي باريس" الذين لا يتخذون التدابير الضرورية بسرعة دائما، وهذا أمر حاسم لكفالة الإيصال السلس للسلع إلى العراق.

إن تعليق بعض الوفود لعقود إنسانية في لجنة الجزاءات لا يزال يفرض تهديدا خطيرا على تنفيذ البرنامج الإنساني. وقد تكلمت بالفعل عن تعليق العقود الخاصة بقطع الغيار، وهي مشكلة مشابهة أيضا لقضية السلع الإنسانية. ووفقا لبيانات الأمانة العامة، هناك عقود إنسانية معلقة حتى الآن في اللجنة تبلغ قيمتها ٧٤٧ ١ من ملايين الدولارات. وتطلق ذرائع مصطنعة تماما لتبرير تعليق العقود لتوريد المعدات المطلوبة فعلا لإعادة تأهيل محطات توليد الكهرباء، والمعدات الطبية، والنقل بالسيارات وموارد الاتصالات.

من الواضح أن الحالة فيما يتعلق بتعليق الطلبات مصطنعة في طبيعتها. وهذا يبينه كون عقود من بعض البلدان تعلق، بينما طلبات لتوريد سلع مشابهة من بلدان أخرى يوافق عليها دون أية مشكلة. ومواصلة هذه

الممارسة تنال من قيمة أية جهود تقترحها الأمم المتحدة لتخفيف آثار الأزمة الإنسانية في العراق. ونحن ندعو الوفود المعنية إلى إعادة النظر في نهجها وتنفيذ التوجيهات الواردة في قرارات مجلس الأمن تنفيذا تاما.

واليوم، لا يسعنا إلا أن ننفعل إزاء مشكلة أخرى أثيرت هنا. إن الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في العراق تزداد سوءا لأن المنشآت المدنية في العراق تكون باستمرار هدفا للهجمات الجوية التي تقوم بها الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى. وهذا يحدث فيما يسمى مناطق حظر الطيران التي أنشئت بشكل منفرد، دون اتخاذ الأمم المتحدة أية قرارات بشأنها، والتي تشتمل على حوالي ٦٥ في المائة من أراضي العراق.

إن بياناتنا تظهر أن طائرات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة انتهكت المجال الجوي العراقي قرابة ٢٠ ٠٠٠ مرة في الفترة بين كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ ومنتصف آذار/ مارس ٢٠٠٠. ونحن نشعر بقلق بالغ إزاء أنباء الضربات الجوية ضد مرافق تستخدم في عملية الأمم المتحدة الإنسانية، خاصة الضربات ضد مخازن توزيع الأغذية وضد محطات القياس على طول خطوط أنابيب النفط.

ووفقا لتلك التحليلات، فإن ٤٢ في المائة من تلك الضربات الجوية تسببت في خسائر بشرية. وعبر السنة الماضية، قتل ١٤٤ من المدنيين الأبرياء وجرح ٤٦٦ شخصا نتيجة لتلك الضربات الجوية. وتظهر بياناتنا أن ٥٧ شخصا قد قتلوا و ١٣٣ شخصا جرحوا في جنوب العراق، وأنه قد قتل في الشمال ٨٧ شخصا وجرح ٣١٣ شخصا. والادعاءات بأن تلك الضربات لم تكن موجهة ضد أهداف مدنية ادعاءات كاذبة. فالحقائق - بما في ذلك الحقائق التي أوردها خبراء دوليون - تدل على العكس. كما أن مقولة أن تلك الضربات كانت ردا على أنشطة الوسائل الدفاعية العراقية المضادة للطائرات مقولة كاذبة: فبياناتنا تظهر أن مرافق لا علاقة لها بالأنظمة الدفاعية المضادة للطائرات تتعرض لتلك الضربات.

وتلك القنابل تعرض أفراد الأمم المتحدة للخطر، حيث أنه قد تعين في عدد من الحالات إجلاؤهم عن المناطق التي كانوا يعملون فيها بسبب الضربات الجوية. ونحن نعتبر أن الضربات الجوية، مع ما يصحبها من أعمال تتخطى مجلس الأمن، بغية زعزعة النظام العراقي، تنشئ خلفية سياسية سلبية جدا للجهود الرامية إلى الإسراع باستئناف التعاون بين الأمم المتحدة وبغداد، بما في ذلك التعاون في مجال نزع السلاح. وأعتقد أن من غير المقبول أن يدعى العراق إلى التعاون في الوقت الذي يستمر فيه قصف الأراضي العراقية. وفي تلك الظروف، من الغير المرجح أن يتسنى نشر نظام جديد لرصد نزع السلاح في العراق ـ وهو أمر حاسم الأهمية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن وضمان كف العراق عن تهديد السلم والأمن الإقليميين وأنه لن يستأنف في المستقبل برنامجه لأسلحة الدمار الشامل.

إن البرنامج الإنساني، رغم كل الاهتمام الذي نوليه إياه، لا يمكن أن يغير الحالة جذريا؛ فهو على أفضل تقدير برنامج محدود الأثر. ونحن على اقتناع بأنه لا يمكن أن يحدث تحسن كبير في الحالة الإنسانية والحالة الاجتماعية - الاقتصادية في العراق في ظل نظام الجزاءات. ويتفق المجلس على أنه ليس هناك سوى سبيل واحد للخروج من هذا المأزق، ألا وهو أن الجزاءات يجب أن تعلق في سياق استئناف رصد نزع السلاح في العراق تمشيا مع القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩).

وفيما يتعلق بالبرنامج الإنساني، يجب ألا ننسى أنه، في نهاية المطاف، لا شيء سوى تنفيذ القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) يمكن أن يحول دون تفكك المجتمع المدني في العراق. وكيف يمكن لنا تحديدا تنفيذ الجزء المتعلق بنزع السلاح في ذلك القرار - وما هي الخلفية السياسية التي ستنشأ لذلك التنفيذ - كل ذلك سيحدد بدرجة كبيرة السبيل إلى حل المشاكل الأخرى التي نناقشها حاليا.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يهدف المجلس من جلسة اليوم إلى ثلاثة أشياء: استعراض الجزاءات المفروضة على العراق، والنظر في قدرة العراق على إنتاج النفط والنظر في التخصيصات في ذلك الميدان، وتقييم التقدم المحرز في الأجزاء الإنسانية من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). والنظر بشكل شامل إلى الحالة الإنسانية لتركيز التحسينات على نحو أكثر دقة يمثل أيضا عملية يتوخاها ذلك القرار. واليوم سيطرح وفدي أفكارا بناءة في جميع تلك المجالات. وبالنظر إلى الأسئلة التي طرحت في الأسابيع الأخيرة بشأن الحالة في العراق، آمل أن يكون من المفيد للمجلس

أن يستمع إلى استعراض كامل لكيفية تناول الولايات المتحدة لهذا الموضوع الهام.

ولبلوغ هدفنا الأول - وهو تقييم الجزاءات على العراق - سيكون من المفيد أن نذكّر أولا بما أوصلنا إلى ذلك. في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١، حاول العراق إفناء دولة جارة له، وانتزاع أملاكها ومواردها، والاستيلاء على نفطها. وحال مجلس الأمن ورد فعل دولي قوي دون بلوغ العراق مسعاه. وعقب الصراع، قرر المجتمع الدولي أن عليه نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية وكفالة ألا يصبح بمقدوره مرة أخرى تهديد السلم والأمن الدوليين.

وأعتقد أنه لا يوجد شخص هنا اليوم يقول إن ذلك الهدف قد تحقق. فالعـــراق يظل مصـــدر خطـــر. ولا تزال هناك أسئلة بدون إجابة في مجالات الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، وفيما يتعلق بالقذائف القادرة على توصيلها. وبالنظر إلى النسق المستمر من سلوك العراق غير المقبول، بما في ذلك رفضه العلني للقرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، فستنشأ حاجـــة إلى رصد قدرة العراق في مجال أسلحة الدمار الشامل لوقت غير قصير. وفي غضون ذلك، فإن الجزاءات هي أداة الضغط التي يملكها المجتمع الدولي لجعل حكومة العراق تمتثل لقرارات مجلس الأمن. وذلك هو الهدف. وكما قال لنا الأمين العام توا، ذلك هو الحل. ولكن ما دام العراق لا يفي بالتزاماته القائمة بموجب قرارات مجلس الأمن، تظل الجزاءات أمرا ضروريا.

وأود أن أتكلم الآن عن مسؤوليات العراق. وكما يوضح تقرير الأمين العام، فإن برنامج النفط مقابل الغذاء لن يقوم أبدا مقام ما ينبغي لحكومة العراق أن تفعله لتوفير احتياجات شعبها. فقد صمـــم ذلك البرنامـــج لتخفيف أثر الجزاءات على الشعب العراقي. ولكن لأن العراق يواصل التنصل من التزاماته، استمرت الجزاءات مفروضة لفترة لم يكن بالإمكان تخيلهـــا. وفي الوقت نفسه، فإن رفض النظام العراقي طوال السنين الوفاء بمسؤولياته عن رعاية شعبه وإطعامه كان أيضا أمرا لم يمكن تصوره ويظل يستعصي على الفهم.

إن بلدا أنفق مليار دولار على التعليم من قبل يحافظ بدلا من ذلك على مجمع صناعي - عسكري متضخم. وما فتئ العراق ينفق أقل من المفروض على التعليم، وقد اختار أن يبني القصور بدلا عن المدارس.

وحتى الآن، بعد مرور سبع مراحل من البرنامج، لا يزال العراق يطلب مواد غذائية أقل مما ينبغي ولم يف أبدا بأهداف الحد الأدنى من السعرات الحرارية والبروتينات التي حددها الأمين العام، رغم الأرقام القياسية من العائدات التي تحققت في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء.

وقد عمم وفدي طائفة من الرسوم البيانية المطبوعة التي أود أن أشير إليها خلال مناقشتي. والرسم البياني رقم ١ يظهر أنه، رغم ارتفاع العائدات ورغم أن قيمة السعرات الحرارية للشعب العراقي التي تقل عن النسبة التي أوصى بها الأمين العام المحددة بـ ٢ ٤٦٣ سعرا ألفيا للفرد يوميا، فإن مشتريات الأغذية ظلت دون زيادة. والحكومة العراقية حتى عندما تتاح لها الفرصة لأن تغذي الشعب العراقي تغذية صحيحة فإنها لا تفعل.

وفي غضون ذلك، وجد النظام العراقي ما يكفي من المال والأفراد ليزرع عشرات الآلاف من الألغام الأرضية داخل حدوده. والألغام الأرضية التي زرعها النظام بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٧ تسببت في أكثر من ٠٠٠ ١٥ إصابة، كان ١٥ في المائة منها بين الأطفال. ويخبرنا الأمين العام أنه في المناطق التي تمكنت الأمم المتحدة فيها من إزالة الألغام، حدث تقدم ملحوظ في الزراعة وإعادة زراعة الغابات. وللأسف، لم يحدث هذا النوع من التحسن إلا في الشمال لأن العراق يحظر - أو يعلق تعليقا دائما إن شئتم - أنشطة الأمم المتحدة لإزالة الألغام في أي مكان آخر في البلد.

ولا ينكر أحد أن ممارسات العراق الرديئة في إدارة حقول النفط ونقصان قطع الغيار قد أدت إلى ظروف حرجة في قدرته على إنتاج النفط. ولكن في نفس الوقت حول العراق موانئ للحاويات إلى مستودعات للنفط وأنشأ مرافق جديدة لتصدير منتجات البترول لكي يسرق الأموال عن طريق تهريب أموال كان ينبغي لولا ذلك أن توجه إلى حساب العقود أو إلى الشعب العراقي.

وبينما يطلب العراق المساعدة الغوثية الدولية اللازمة لمواجهة الجفاف، فإنه قد حصل على الموارد اللازمة لتجفيف هور العمارة وهور الحمار في الجنوب، متسببا في أضرار بيئية ذات أبعاد تاريخية ومدمرا قرى بكاملها. وكان صدام حسين قادرا على بناء بحيرات حول قصوره وتشييد متنزهات للصفوة. ولدينا مثل في

الصورة التوضيحية ٢، وهي صورة لساحة القصر الرئاسي في أبوغريب. ويمكننا أن نرى المياه المخصصة لهذا المرفق بالذات - ناهيك عن القصر نفسه.

وإن تخزين الإمدادات، والتجاهل المتعمد لقطاعات إنسانية معينة، مثل سلة الغذاء، وطلب كميات أقل من الحاجة من الأدوية والتغذية التكميلية ، وتسرب السلع إلى عملاء النظام، وإعادة التصدير غير القانونية للإمدادات الإنسانية، وإنشاء شركات وهمية في الواجهة، ودفع الأتاوى للتلاعب ببرامج النفط مقابل الغذاء والتكسب منه - هذه الممارسات وغيرها موثقة تماما. وهذه الانتهاكات تتزايد وتتناقص وفقا لهوى القيادة العراقية.

وقد اشتكى العديد من أصدقائنا سرا عن ترهيب العراق خفية وجهرا للشركات التي لديها طلبات عند لجنة التعويضات. فقد ضغط عمـــــلاء النظام على هذه الشركات لتتخلى عن تلك الطلبات لتكون موضع نظر بالنسبة لعقود برنامج النفط مقابل الغذاء. وهناك نظام غير رسمي يوزع المكافآت والعقوبات الاقتصادية، داخل العراق وخارجه، على الشركات والدول مقابل دعم سياسي متصور.

إن العراق لا يفي بمسؤولياته. ومن الصعب قياس أثر التعويق العراقي بأوسع المقاييس. فعلى سبيل المثال، كون حكومـــة العـــراق ترفـــض الإفشـــاء عـــن الأرقـــام والإحصائيات المالية أو جعلها شفافة، يجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، الحكم على الحالة الاقتصادية العامة للبلد. واتجاه العراق إلى الاستمرار في طباعة العملة لتمويل عجوزات ميزانيته يلهب زيادة الأسعار المحلية للسلع الغذائية الرئيسية.

وقد وثقت الأمم المتحدة وآخرون ثلاثة تكتيكات مستمرة للحكومة العراقية، يمكن أن يقال على الأقل إن لها أثرا سلبيا على السكان: القصف العشوائي للمستوطنـــات المدنيـــة وأعمال القتل الاعتباطية؛ والاعتقال والاحتجاز التعسفي للمشتبه فيهم بالإجرام ومن يسمون بالخونة؛ والتشريد القسري. وقد أنشئت منطقتا حظر الطيران لتخفيف أفظع أنواع الهجمات على الفئات السكانية الضعيفة في الشمال والجنوب. وعلى الرغم من أن دوريات حظر الطيران لا يمكن أن تمنع كل حادث سلب ضد الأقليات العراقية، فقد منع فرضها أعمال الإبادة الجماعية. وفيما يتعلق بالاعتقال التعسفي، يشير مقرر حقوق الإنسان إلى أنه لا توجد في العراق حرية التعبير أو العمل، لأن مجرد القول بأن أحدا من الناس لا يؤيد الرئيس يحمل إمكانية توقيع عقوبة الإعدام. وينبغي أن يؤخذ هذا في الاعتبار عندما نواجه في تقارير الأمم المتحدة بإحصائيات مصدرها الرئيسي هو النظام.

وأخيرا، لا يزال العراق البلد الذي توجد فيه أعلى أرقام لحالات الاختفاء قدمت إلى الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو الاضطراري. وعلاوة على ذلك فإن الأشخاص الذين شردهم النظام محرومون من الإغاثة الإنسانية اللازمة على أساس أنهم "مقيمون مؤقتا" في الأماكن التي أبعدوا إليها.

والمجالات الرئيسية التي ذكرتها للتو قد ذكرت بصورة مباشرة في الفقرة ٢٧ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩). وتوضح تلك الفقرة مهام محددة يجب على العراق أن يقوم بها لتأدية واجبه لتخفيف معاناة الشعب العراقي. ويود وفدي الحصول على المزيد من المعلومات عما فعله العراق وما لم يفعله في هذا الصدد، لأن تقرير الأمين العام لم يفصل في هذا الجانب المطلوب من التنفيذ.

ولنكن واضحين. إن الجزاءات في حد ذاتها ليست هي المشكلة. والجزاءات على العراق لم تستهدف الشعب العراقي مطلقا ولم تقيد استيراد الأغذية والأدوية. وحيثما كان هناك حرمان في العراق، فإن النظام العــراقي هو المسؤول، بسبب إخفاقه في الوفـــاء بالتزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن وتلاعبه الخبيث بمعانـــاة المدنيين في سعيه إلى رفع الجزاءات دون الامتثال لها.

ولقد ذكرت آنفا الشواغل التي تناولها فريقا التقييم الخاصان اللذان أنشأهما المجلس في وقت مبكر مـــن السنة الماضية، وهذا وقت مناسب لذكر الفريق الثالث - ألا وهو شعب الكويت. فإذا كان اعتبارنا الإنساني صادقا، يجب ألا ننسى أو نتجاهل أسر اولئك الذين ظلوا مفقودين منذ غزو العراق واحتلاله لبلدهم. ويجب ألا ننسى أن النظام العراقي مسؤول عن اولئك المدنيين الأبرياء وأخفق تماما في الوفاء بالتزامه بالكشف عن مصيرهم.

ويجب ألا ننسى كذلك أن ضحايا العدوان العراقي لم يكونوا كويتيين فقط. فهناك آلاف الأفراد من مصر، والأردن، وبنغلاديش، وباكستان، وعدة بلدان أخرى، فقدوا الممتلكات والمدخرات أو وسيلة العيش. وهم يستعيدون عن حق شطرا من خسائرهم عن طريق الآلية الموضوعية والفعالة المتمثلة في لجنة الأمم المتحدة للتعويضات. وقد صرف حتى الآن أكثر من ٥ بلايين دولار من دولارات المتحدة الأمريكية للمطالبين في عشرات البلدان.

واسمحوا لي أن أناقش للحظة الجهود الرامية إلى تحسين برنامج النفط مقابل الغذاء والشمال بالمقارنة بالجنوب. فلولا أن حكومة العراق انتظرت سنوات لتقرر قبول اتفاق النفط مقابل الغذاء المقترح منذ سنة ١٩٩١، لما عانى ملايين الأشخاص الأبرياء المعاناة الخطيرة والمطولة. وينبغي أن نتذكر أن أول شحنة في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء لم تتم إلا في آذار/ مارس ١٩٩٧. وحتى عندما قبلت بغداد برنامج النفط مقابل الغذاء، فقد أوقفت تدفق النفط في العديد من المناسبات، مما أفقد البرنامج ملايين الدولارات، وكان آخر وقف في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩. ونأمل ألا ينتظر العراق خمس سنوات لقبول القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، مع ما فيه من وسائل هامة لتوسيع الدعم الإنساني. ولكن أيضا ليس لدينا ما يمكن أن نفعله بشأن تلاعب العراق الخبيث بصادرات النفط وشعبه. والتحدي الذي يواجهنا هنا هو كيف نحسن الحالة الإنسانية على الرغم من العرقلة العراقية.

إن برنامج النفط مقابل الغذاء أضخم برنامج إنساني في تاريخ الأمم المتحدة. ولكن على الرغم من بعض المعاناة مع تطور البرنامج، فلننظر إلى النجاحات الملحوظة خلال السنوات الثلاث من وجوده: فقد تم توريد ١٣ مليون طن من الأغذية للشعب العراقي، وتكاد مستوردات الأغذية الآن تبلغ مستويات ما كانت عليه قبل الحرب، كما يمكن أن يرى في الرسم البياني في الصورة التوضيحية ٣. وقد حدت برامج التلقيح الحيواني من أوبئة الماشية ووسعت انتاج الدواجن والبيض. وأجازت اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠) ما قيمته بليون دولار من السلع الصحية، وتتم تلبية ٩٠ في المائة من احتياجات مستشفيات المرضى من الأدوية.

ووصل بالفعل ما تبلغ قيمته أكثر من بليون دولار من المدخلات للقطاعات الأخرى في العراق. وعلاوة على ذلك أجازت اللجنة ما تبلغ قيمته ١,٥ بليون دولار ولكنها لم تصل بعد. وستواصل الأرقام ارتفاعها.

وهذه الأرقام بالطبع أرقام إجمالية بالنسبة للبلد كله. وعلى الرغم من أن العراق يخضع لنفس نظام الجزاءات ويستخدم نفس برنامج النفط مقابل الغذاء، فإن تقرير الأمين العام يسلط الضوء على بعض الاختلافات المحزنة في الحالة الإنسانية في الشمال وفي بقية العراق. فحيث كان العراق مسؤولا عن التوزيع، لم تحقق الفوائد الكاملة لبرامج النفط مقابل الغذاء. وربما كانت هناك دروس تستفاد في تلك الناحية.

إن جميع الحاضرين هنا يعلمون عن الدراسة التي أجرتها مؤخرا منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والتي وجدت أن معدلات وفيات الأطفال انخفضت إلى أدنى من مستويات ما كانت عليه قبل الحرب، بينما ارتفعت الأرقام في بقية العراق بصورة مأساوية. ويلاحظ تقرير الأمين العام أن عدد المنتفعين من برامج التغذية التكميلية انخفض في الشمال من ربع مليون إلى حوالي ٨٠ ٠٠٠، نتيجة لفعالية البرنامج. وعندما نشر تقرير اليونيسيف، أحست بغداد بلسعة النقد لرفضها الطويل الأمد لطلب التغذية التكميلية، ورضخت في نهاية المطاف وقدمت الطلبات. ويسعدنا أن الأمين العام سلط الضوء الآن على رفض بغداد تشغيل برامج للتغذية التكميلية ظلت تدعو إليها الأمم المتحدة منذ سنوات. ونأمل من جميع الذين يعربون عن شواغلهم إزاء شعب العراق أن ينضموا إلينا في الضغط على حكومة العراق لتوفير هذه البرامج التي تمس الحاجة إليها.

وفي الشمال، تعطى الآن دورات كاملة من العقاقير العلاجية للذين يعانون من أمراض مزمنة. أما في بقية العراق، فإن المواطنين المصابين بهذه الأمراض لا يعالجون بصورة ملائمة، وذلك بسبب التقلبات وانعدام التنسيق في ايصال الأدوية اللازمة. ويجب على حكومة العراق أن تعالج هذا الأمر فورا.

وفي مجال التحصين تحقق نجاح باهر في حملة التحصين ضد شلل الأطفال في الشمال. وحيث كانت حكومة العراق هي المسؤولة، كانت تغطية بعض فئات التحصين أضعف مما كانت عليه في سنة ١٩٩٤.

ولقد استمعنا إلى نظرية في هذا لمجلس مفادها أن الظروف السائدة في الشمال أفضل من الظروف السائدة في المناطق التي تسيطر الحكومة عليها في الجنوب، لأن الشمال يتلقى مساعدات أكثر للفرد الواحد مما في الجنوب ويحظى باهتمام أكثر من منظمات غير حكومية. بيد أن المحافظات الشمالية الثلاث كانت خلال حكم صدام حسين ضحايا سياسات الحكومة التي تتفاوت بين الإهمال المنتظم والجهود المنتظمة لتحقيق الإبادة الجماعية. وفي نهاية حرب الخليج، شنت القوات العسكرية التابعة لصدام حسين حملة سببت تشريد حوالي مليون مواطن في الشمال. والبعض في هذه القاعة يذكر بالتأكيد المحنة المروعة التي عاشها عشرات الآلاف من المواطنين، بمن فيهم النساء والأطفال والعجزة، وهم يتعرضون للبرد القارس في الجبال الجرداء. وباختصار، كان على الشمال أن يقطع شوطا بعيدا عندما وصلت الأمم المتحدة إليه. وإذا كان هناك نشاط زائد لمنظمات غير حكومية في الشمال، فالسبب هو أن المنظمات غير الحكومية تحظى بالترحيب لدى عملها في الشمال، بخلاف الحالة في جنوب ووسط العراق حيث أن الحكومة تكن العداء المكشوف للعمليات المكثفة التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية.

لذلك، يود وفد بلادي أن يتقدم بالاقتراح التالي: إذا كانت حكومة العراق عاجزة عن التعامل مع برنامج النفط مقابل الغذاء وجني أكبر فائدة منه، فإننا نعتقد أن وكالات الأمم المتحدة الناشطة في الشمال ينبغي تمكينها من تنفيذ برامج مشابهة في الجنوب والوسط.

خلاصة القول إن برنامج النفط مقابل الغذاء على ما هو عليه من عدم كمال يعمل لصالح الشعب العراقي، بينما حكومة العراق لا تعمل لصالحه. فالأمم المتحدة تعمل لصالح الشعب العراقي، والحكومة لا تعمل لصالحه. والمنظمات غير الحكومية تعمل لصالح الشعب العراقي، والحكومة لا تعمل لصالحه.

وأود الآن أن أتناول لبعض الوقت قطاع النفط. وأود أن أعلق على النتائج التي خلص إليها الأمين العام. إن المجلس مسؤول عن موازنة احتياجات قطاع النفط العراقي مقابل احتياجات القطاعات الأخرى، من قبيل قطاعي الأغذية والعقاقير الطبية.

ونلاحظ مع شيء من عدم الارتياح أن نمط تقرير الأمين العام لم يماثل نمط تقريره الصادر في شباط/فبراير ١٩٩٨ الذي أوجز الاحتياجات في مختلف القطاعات والأموال اللازمة لتلبية تلك الاحتياجات. وبناء على هذا النمط، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يوجه تعليماته إلى سايبولت في أن يضع خطة شاملة متعددة المراحل للحصول على الأموال المطلوبة. والخطة نجحت أيما نجاح في المرحلة الأخيرة لبرنامج النفط مقابل الغذاء، عندما تجاوزت الأموال المتوفرة مبلغ ٥,٢ بليون دولار. وينبغي لمكتب برنامج العراق وسايبولت والمجلس أن ينوهوا بالعمل الذي تم إحرازه. وينبغي ألا يغيب عن بصرنا حقيقة أن صادرات النفط العراقي بلغت المستوى الذي كانت عليه قبل الحرب تقريبا، وحققت زيادة هائلة على ما كانت عليه قبل أقل من عام، وإذا نظر أعضاء المجلس إلى الصورة التوضيحية رقم ٤، فإنهم سيرون هذا الاتجاه - أي كيف بلغت المداخيل الناجمة عن الصادرات المستوى الذي كانت عليه قبل الحرب.

والمؤسف أن التقرير الحالي لا يأتي على ذكر خطة شاملة لتنفيذها في المستقبل. إلا أن التقرير يوصي، مع ذلك، بتخصيص مبلغ إضافي مقداره ٣٠٠ مليون دولار لقطاع النفط في المرحلتين السادسة والسابعة، ونحن نؤيد تلك التوصية. والحقيقة، أن الولايات المتحدة قدمت اليوم مشروع قرار لتحقيق هذا الغرض، ونحن نتطلع إلى اعتماده في وقت قريب.

وأريد أن أدلي بملاحظة موجزة أخرى تتعلق بقطاع النفط: الواضح أن بغداد لا تريد أن تكشف الحقائق المخزية عن مدى تهريبها للنفط. وتحليل سايبولت عن إنتاج المصافي، وهو ما يرفضه العراق، يبين كم يحصل العراق من مداخيل تترتب على برنامج النفط مقابل الغذاء.

ومثلما استمعت إليه وفود المجلس في الإحاطة الإعلامية التي قدمتها قوة التدخل المتعددة الجنسيات إلى لجنة الجزاءات أمس، فإن كميات من النفط تقدر بمئات ملايين الدولارات تهرب إلى خارج العراق، أما العائدات منها فلا تذهب إلى استيراد الاحتياجات الإنسانية بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء، وإنما إلى النظام وأعوانه. وينفق النظام أيضا المداخيل التي تصله

على تمويل أنشطة إرهابية. ومثلما سيعمد المتحدث باسم وزارة الخارجية في الولايات المتحدة إلى تفصيله في وقت لاحق من اليوم، فإن حكومة العراق أنشأت مقرا جديدا في العراق لجماعة مجاهدي خلق الإرهابية.

لم يشاهد أحد دليلا على أن هذه الأموال تنفق على الإعانات الإنسانية. بل إن التهريب على العكس من ذلك، يسرق الأموال من برنامج النفط مقابل الغذاء ويصرفها على أغراض غير مشروعة. وإذا نظر أعضاء المجلس إلى الصورة التوضيحية رقم ٥، سيجدون رسما بيانيا يبين الزيادة الهائلة في الصادرات النفطية العراقية غير القانونية منذ أيلول/سبتمبر.

والتهريب بلغ مستويات تاريخية. ونحن نعتقد أن المجلس ينبغي أن يتخذ إجراء لتحديد الطرق التي يؤذن بأن تسلكها المنتجات النفطية. ونقترح تحديد الفاو، وهو مرفق للتصدير في الخليج على وشك أن يبدأ العمل، وأبو فلوس، وهو مرفق يستعمل حاليا لتهريب النفط، وقادر على تصدير ٠٠٠ ١٠٠ برميل من النفط يوميا على الأقل، كمرفقين خاضعين لرصد الأمم المتحدة للصادرات من المشتقات النفطية. ومن شأن هذه الخطوة أن تحد من إمكانية استعمال هذين المرفقين للتهريب. ومثلما اقترحنا دوما في الماضي، فقد حان الوقت كي يسيطر برنامج النفط مقابل الغذاء على جميع مداخيل العراق من النفط والمشتقات النفطية بغية الوصول بالبرنامج إلى كامل طاقته التشغيلية. ثمة مبلغ آخر يتراوح بين ٥٠٠ مليون و ٨٠٠ مليون دولار سنويا يضاف إلى حساب الأموال الموضوعة كوديعة قانونية من شأنه أن يدعم البرنامج في جميع القطاعات.

والآن أود أن أقول بضع كلمات عن تعليق الطلبات. إن الولايات المتحدة كانت الراعي الأصلي لبرنامج النفط مقابل الغذاء، تماما مثلما كنا من المؤيدين الأوائل لما كان يسمى حينئذ "القرار الشامل" الذي أصبح القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). وفيما نصر على الامتثال له، فإننا نواصل دعم برنامج النفط مقابل الغذاء، ونضطلع بدور رئيسي في تنفيذه من بدايته. فبرنامج النفط مقابل الغذاء يعمل جيدا، ويعمل على نحو رائع، رغم تلاعب النظام العراقي. وأغلبية السلع المطلوبة - حوالي ٩٠ في المائة منذ بداية البرنامج حتى الآن - قد تمت الموافقة عليها.

مع ذلك، هناك دوما مجال للتحسين. وسنعمل في مجلس الأمن وفي اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، لتنفيذ أفضل الإجراءات. ولدينا عدد من الأفكار التي نعمل على تحقيقها، وسوف نقترح بعضها اليوم.

وأود أن أشكر مكتب برنامج العراق على العمل الذي يقوم به بغية تحسين نوعية العقود المقدمة وتسليط الضوء على الطلبات المعلقة التي تثير الاهتمام الخاص، مثلما حدث خلال فترة الجفاف وما يتعلق بمرض الحمى القلاعية. ونتيجة لذلك، أفرجت الولايات المتحدة عن عدد من الطلبات المعلقة في كلا المجالين. ويدعو الأمين العام في تقريره إلى إلغاء التعليق المفروض على عقد يتعلق بمعدات أعمال التطهير لميناء أم قصر، وقد فعلنا ذلك.

وأود أن أشرح سياستنا بشأن استعراض عقود برنامج النفط مقابل الغذاء والموافقة عليها. إن الولايات المتحدة تسترشد في استعراض العقود بمبدأين أساسيين بالنسبة لنظر مجلس الأمن في مسألة العراق هما: منع العراق من امتلاك الوسائل التي تمكنه مجددا من تهديد الأمن الإقليمي؛ وتحسين الحالة الإنسانية التي يعيشها الشعب العراقي. إن الحفاظ على توازن حكيم بين هذين الهدفين مسؤولية كبيرة جدا لن تتراجع الولايات المتحدة عن تحملها.

والحقيقة أن أكثرية السلع المطلوبة حظيت بالموافقة منذ بداية برنامج النفط مقابل الغذاء. والشكاوى من تعليق الولايات المتحدة للطلبات تتركز على نسبة مئوية ضئيلة من العقود المقدمة إلى لجنة الجزاءات.

والمسؤولية التي نتحملها أمام مجلس الأمن وأمام المنطقة تحملنا على أخذ هذه العملية بمنتهى الجدية. فالقرارات المتصلة بالطلبات المعلقة والإفراج عنها تتخذها الولايات المتحدة بعد التدقيق الفني فيها بعناية. والأولويات السياسية لا دور لها. وفيما تدرك أنه ليس لجميع الدول الأعضاء الموارد للتدقيق في جميع العقود، يتضح، وأنا أقول ذلك بأسف، إن بعض الدول الأعضاء التي تستطيع أن تجري استعراضا دقيقا لها لا تفعل ذلك.

ولنلق نظرة واضحة على الطلبات التي تعلقها الولايات المتحدة. لدينا حوالي ١ ٠٠٠ عقد معلق من ٠٠٠ ١٠ عقد استلمتها الأمانة العامة. فلأكثر من ثلث هذه العقود، نحن ننتظر المعلومات المطلوبة من المزودين والمتعلقة إما بالسلع أو بالاستعمال النهائي أو بالمستعمل النهائي. وحسبما ذكر المدير التنفيذي لمكتب برنامج العراق في ورقته الأخيرة عن الطلبات المعلقة،

"فإن نسبة ٥٠ في المائة تقريبا من الطلبات المعلقة يمكن إما تجنبها كليا، أو خفض الوقت الذي تحتاجه بمقدار كبير، إذا بذل جميع المعنيين جهودا إضافية من أجل تقديم المعلومات المناسبة في الوقت المناسب". وهذه الطلبات المعلقة تسمى "الطلبات التي تعلقها الولايات المتحدة، إلا أنها في الحقيقة طلبات معلقة بسبب عدم إعدادها على نحو صحيح".

ونحن نطلب إلى جميع الدول الأعضاء التي تقدم عقودا إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠) أن تكفل تقديم المعلومات على أكمل وجه ممكن لدى تقديم العقود. فعلى سبيل المثال، إذا أرادت شركة في بلدكم أن تبيع مضخات إلى العراق، فينبغي أن تدركوا أن بعض المضخات واردة في القائمة المنبثقة عن القرار ١٠٥١ (١٩٩٦) - أي القائمة التي وافق مجلس الأمن عليها بشأن المنتجات ذات الاستعمال المزدوج. يجب أن نعرف المواد المستعملة في صنعها لنقرر ما إذا كانت مزدوجة الاستعمال. وإذا لم تكن هذه المعلومات واردة في العقد، فيتعين علينا أن نعلق العقد حتى نحصل على الإجابة. والعبارات الغامضة، من قبيل "قطع غيار ولوازم" أو "أجهزة للمختبرات" تثير التساؤل. ولذلك إذا حصلنا على المعلومات لدى تقديم العقد، فمن شأن ذلك أن يسرع عملية البت فيه وأن يسهل الأمر على الجميع.

ولذلك فلندع هذه العقود المعلقة جانبا، وهي تمثل ثلث العقود.

وهناك حوالي ٤٠٠ عقد معلق تثير المخاوف بالنسبة للقرار ١٠٥١ (١٩٩٦) أو بالنسبة لاستخدامات مزدوجة أخرى. وبالنسبة للمواد ذات الاستخدامات المزدوجة التي لا تخضع لأحكام ذلك القرار، يمكن تهدئة مخاوف خبرائنا في كثير من المرات عن طريق تقديم مزيد من المعلومات أو من خلال ترتيبات للرصد ولكننا غير مستعدين للتصرف بتهور ونوفر مواد تتصل بأسلحة الدمار الشامل، ولا سيما في غياب الرصد ونزع السلاح في العراق.

ونحن نركز تركيزا شديدا على ضمان عدم السماح بوصول المواد ذات الاستخدام المزدوج إلى العراق، مثل تلك المدرجة في القرار ١٠٥١ (١٩٩٦). وإلى أن تتمكن لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية من استئناف مسؤولياتهما في العراق، بما في ذلك رصد مثل هذه السلع، فمن غير المناسب، بل والخطير في الواقع، الموافقة على العقود الخاصة بمعظم هذه السلع. وفي اعتقادنا أن كل عضو في المجلس ينبغي أن يعلق الموافقة على هذه السلع، خاصة الآن، لأن هذه العقود تتسم باحتوائها على المواد الواردة في القرار ١٠٥١ (١٩٩٦).

وقد وافق المجلس على أن المواد المدرجة في القرار ١٠٥١ (١٩٩٦) هي من الخطورة بحيث تشكل مدخلات في أسلحة الدمار الشامل الأمر الذي يتطلب رصدا من جانب اللجنة الخاصة أو الوكالة إذا ما صُدرت إلى العراق. إلا أن بعض الأعضاء لا يوافقون فحسب على هذه العقود، بل أنهم يشكون أيضا من تعليق الولايات المتحدة لهذه المواد. وسنكون شاكرين لو أننا حصلنا على تفسير من الأعضاء الآخرين، ولا سيما من أشدهم نقدا لتعليقنا عقود السلع ذات الاستخدام المزدوج، يوفر لنا معلومات بشأن معاييرهم الخاصة المتعلقة باستعراض العقود المتعلقة بالمواد الواردة في القرار ١٠٥١ (١٩٩٦) والموافقة عليها وعلى غيرها من المواد ذات الاستخدام المزدوج - والتي يمكن أن تعزز قدرة حكومة العراق على الحصول على أسلحة الدمار الشامل أو صنعها أو استعمالها. ويدهشنا أن تقرير الأمين العام لا يتضمن تعليقا في صالح قرار مجلس الأمن عن ضرورة قيام مفتشي الأسلحة بمراقبة المواد الواردة في القرار ١٠٥١ (١٩٩٦).

أين يمكننا إجراء تحسين؟ في الوقت الحالي، علقت الولايات المتحدة ٣٣٩ عقدا لأننا لم نستعرض المعلومات الإضافية التي تلقيناها. وبالنسبة لهذه العقود فمن الواضح أن الكرة في ملعبنا فعلا. وهذه الفئة من العقود في حالة تغير مستمر، لأن التعليق يرفع على أساس المعلومات الإضافية التي نحصل عليها وتعلق عقود جديدة نظرا لعدم وجود معلومات كافية. ولم يتمكن

موظفونا المكلفون باستعراض هذه الطلبات من مواكبة الزيادة الكبيرة الأخيرة في عدد طلبات العقود المقدمة والمتطلبات الجديدة لاستعراض العقود في غضون يومين. ونحن نعترف أنه ليس من المناسب إبقاء المتعاقدين في الانتظار لفترات مطولة انتظارا لمزيد من المعلومات، ونحن بصدد تشديد إجراءاتنا بهدف الاستجابة الأسرع زمنيا.

كما أننا ندرس معايير استعراضنا بهدف تركيز تعليقنا على المواد الأكثر إثارة للقلق. وقد بدأنا في هذا الأسبوع في عملية تتمثل في إعادة فحص العقود المعلقة على أساس هذه المعايير. وقد استعرضنا نحو ٩٠ عقدا. سيرفع التعليق عن ٧٠ منها اليوم. وهذه نسبة مئوية كبيرة من العقود التي تتوافر بشأنها معلومات كاملة ولا تنطوي على مواد منصوص عليها في القرار ١٠٥١ (١٩٩٦). وبينما يتعين علي أن أعترف بأننا بدأنا هذه العملية ببحث حالات التعليق التي تثير أكبر الشكوك من جانبنا في إطار معاييرنا القائمة وأن الاجتماعات المقبلة قد لا تؤدي إلى مثل هذه النسبة العالية من رفع التعليق، فإننا الآن نعيد تقييم تعليقنا في ضوء الظروف الحالية. وسوف استفيض في الكلام فيما بعد عن رصد برنامج النفط مقابل الغذاء، وكيف يمكن أن يساعد ذلك على خفض عدد التعليقات.

وهناك فئات أخرى من العقود المعلقة، أيضا. فلدينا ١٤ عقدا للنفط مقابل الغذاء تتضمن مواد متجهة إلى مرفق للتصدير غير مصرح به في خور العمية. وما دامت هناك حاجات ماسة كثيرة في العراق، فمن غير المقبول أن تحول حكومة العراق الموارد الثمينة إلى مرفق لم يقرر مجلس الأمن أن يستعمله العراق. ولقد ظللنا نحث مكتب برنامج العراق على سحب هذه العقود لتوفير الأموال لقطع الغيار والمعدات التي يحتاجها النفط.

كما أننا نعلق ٥٥ عقدا لسلع متجهة إلى مصفى البصرة، الذي ينتج منه العراق زيت السولار ويهربه إلى الخارج في انتهاك للجزاءات. وتستخدم حكومة العراق أرباح هذا الاتجار غير المشروع في شراء مواد محظورة بموجب الجزاءات، بما في ذلك وسائل الترف لأعضاء الدائرة المحيطة بصدام. وقد أخطرت قوة الاعتراض المتعددة الجنسيات اللجنة بالأمس بالحقائق المتعلقة بالتهريب الجاري في الخليج.

ولدينا ١٦٦ عقدا معلقا لأنها ترتبط بشركات عملت أو تعمل في انتهاك للجزاءات. وبعض هذه الشركات ذات واجهة عراقية، تعمل بشكل غير مشروع، وهي توجه إيرادات برنامج النفط مقابل الغذاء مباشرة إلى أعلى المستويات في النظام العراقي. وقد زودت عواصم البلدان التي تقدم هذه العقود بمعلومات تتعلق بمخاوفنا. ونحن نطالب الدول التي تقدم العقود أن تبذل كل ما في وسعها لضمان التزام جميع شركاتها التي تقدم عقودا للجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بالجزاءات .

وأخيرا، هناك عدد قليل من العقود - منها ١٦ عقدا - جمدت لأنها تتضمن شروطا ماليا مخالفة للقواعد. ويؤسفنا أن لجنة الجزاءات لم تتمكن حتى الآن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ملاءمة هذه الشروط.

لقد توقع المجلس محاولات العراق إساءة استخدام البرنامج الإنساني، وكان من الحكمة بحيث خول بإجراء عملية استعراض صارمة. وثمة عدد صغير من العقود التي تنطوي على مشاكل لم تنفذ، ولكن الأغلبية الساحقة من العقود تمت الموافقة عليها. وكما أفادت الأمانة العامة في تحليلها عن التعليق، فإن التعليق قد تسبب في نقص طفيف في معظم القطاعات.

وقد عملت الولايات المتحدة، في استعراضها لعقود النفط مقابل الغذاء، وستعمل، في التزام دقيق وموضوعي بسياسات تحديد الأسلحة الذي حدده المجلس في قراراته. وتعليقنا للعقود ليس له دوافع سياسية، أو تحركه حسابات أو مكاسب من منظور تجاري. ولا تستطيع جميع الانتقادات التي تتناول سياستنا في تعليق العقود أن تقول ذلك.

وأود أن أدلي بملاحظة عن الرصد والإبلاغ في الأمم المتحدة. إن أفضل وسيلة لتقليل عدد تعليقات العقود يتمثل في توفير نوع من الضمانات تكفل وصول السلع المتعاقد عليها إلى الأغراض المتفق عليها، وأفضل وسيلة لتحقيق ذلك تتمثل في وضع ترتيبات أفضل للرصد، تبنى على أساس الترتيبات الموجودة فعلا. وقد أدى غياب مفتشي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى حد كبير إلى تعقيد صورة الرصد. ولكن دعونا نركز قليلا على جوانب الرصد الأخرى التي تقوم بها الأمم المتحدة.

عندما بدأ برنامج النفط مقابل الغذاء، كان العائد في كل مرحلة حوالي بليوني دولار وكانت معظم المشتريات من الأغذية والأدوية. وأثناء مرحلة الشهور الستة الأخيرة، زاد العائد عن ٧ بلايين دولار، ومن المرجح أن يظل في تزايد في المرحلة الراهنة. ولم تكن زيادة المشتريات في مراحل برنامج النفط مقابل الغذاء في الأغذية والأدوية بل كانت في قطاعات من قبيل الكهرباء، والمياه والإصحاح وإنتاج النفط. وبينما لا تثير الأغذية والأدوية المخاوف بشأن الاستعمال المزدوج بوجه عام، فإن هذه القطاعات الأخرى قد تثير تلك المخاوف.

وعلى الرغم من هذه الزيادة الهائلة، فإن عدد مراقبي الأمم المتحدة في العراق ظل كما هو، باستثناء المراقبين من سيبولت وكونتكنا، منذ بداية البرنامج. ونحن نحيي يقظة المراقبين في العراق، ولكن من الواضح أن زيادة مراقبة الأمم المتحدة ضرورية للغاية لمواكبة نمو البرنامج. وبينما نرحب بأي اقتراح في هذا الصدد، فإننا نشير إلى نموذج سيبولت كنموذج جدير بالدراسة. فقد تعاقدت الأمم المتحدة مع سيبولت لإجراء تقييمات لقطاع النفط العراقي ولتوفير مراقبين ذوي خبرة قطاعية. وفي اعتقادنا أن هذا النموذج يمكن استخدامه في القطاعات الأخرى، مثل قطاع الكهرباء، ونحن نود أن نستكشف هذه الإمكانية مع مكتب برنامج العراق ومع الدول الأعضاء الأخرى.

وبالإضافة إلى قلقنا بشأن عدد المراقبين، فإننا نشعر بالقلق أيضا إزاء الخبرة التقنية وإيجاد توازن أفضل بين الخبراء التقنيين والعاملين في مجال الشؤون الإنسانية في إطار موظفي الرصد.

وثمة مجال ثالث من المجالات المثيرة للقلق يتعلق بإعادة إخطار اللجنة. ومرة أخرى نسترعي الانتباه إلى نموذج سيبولت. وينبغي أن تتلقى اللجنة مزيدا من المعلومات على أساس منتظم.

وتتشاور الولايات المتحدة فعلا مع مكتب برنامج العراق بشأن التدابير التي أجملناها أعلاه، ونحن نطلب من أعضاء المجلس الآخرين تقديم الدعم في هذا المجال. فلو كان هناك مزيد من المراقبين يتمتعون بمؤهلات تقنية راسخة، يقومون بعمليات الإخطار للجنة بشكل متواتر وبقدر أكبر من التفاصيل، لكانت تعليقات الولايات المتحدة للمواد أقل عددا لأنها ستكون أكثر ثقة في الرصد المناسب لمدخلات النفط مقابل الغذاء. فلنعمل على تحقيق ذلك بسرعة.

إننا ننظر إلى القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) بوصفه أداة لتحسين الحالة الإنسانية في العراق تحسينا شديدا، ونود أن نشهد تنفيذ جميع جوانبه بأسرع ما يمكن. وجميع الأحكام الإنسانية التي تتطلب إجراء من المجلس أو من اللجنة قد استكملت أو يجري استكمالها. وألاحظ على الأخص أن لجنة الجزاءات ومكتب برنامج العراق قد أكملا العمل الخاص بإعداد قائمة مبدئية بالمواد الغذائية التي سبقت الموافقة عليها، وتوصيل الغذاء، والإمدادات الصحية والزراعة. ونتوقع أن تتسم هذه القائمة بالدينامية لا بالجمود، كلما إضيفت إليها مواد أخرى.

وفضلا عن ذلك، فقد أقر المجلس، حسبما دعا في الفقرة ٢٦ من منطوق القرار، خطة تتيح للحجاج العراقيين أداء فريضة الحج. ورفض العراق قبول الخطة أمر غير مفهوم ومخيب للآمال.

وقد أحرزت لجنة الجزاءات أيضا تقدما كبيرا بشأن تنفيذ الفقرة ١٨، التي تنشئ فريقا من خبراء النفط. ونتوقع العمل بموجب هذه الفقرة بعد وقت قصير جدا.

ومن أوجه المفارقة حول هذه المناقشة أنه بينما يعمل المجلس ولجنة الجزاءات بدأب، لم تفعل حكومة العراق أي شيء إلا الحديث عن الرفض وعدم التعاون. وبينما تجري المناقشة اليوم عن الحالة الإنسانية، لا يفوتنا أن نلاحظ أيضا أن هناك جوانب هامة أخرى للقرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) ذات طبيعة إنسانية، منها نزع السلاح وقضايا أسرى الحرب الكويتيين والممتلكات الكويتية. وينبغي للمجلس أن يحافظ على وحدته ويبذل جهوده لإقناع العراق بقبول جميع جوانب القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩).

في ختام هذا الاستعراض الطويل، لا يمكن الإفراط في التأكيد على أن حكومة العراق تتحمل المسؤولية الأساسية عن رفاه شعبها. وينبغي لي أن أعرب بصراحة عن خيبة أملي، حيث أن الأمين العام لم يذكر بالتفصيل في تقاريره تقدم العراق في وفائه بالتزاماته بموجب الفقرة ٢٧ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩).

وأود أن أطلب إلى الأمين العام وإلى الشخص الذي سيعينه رئيسا لبرنامج الأمم المتحدة في العراق - ونرجو أن يجري هذا التعيين قريبا - أن يكون أكثر نشاطا في تذكير حكومة العراق بالتزاماتها، وأن يرفع تقارير إلى المجلس على نحو منتظم.

ونود أن نرى الآن ما تسهم به حكومة العراق في تعليم أطفالها وفي تحسين صحة مواطنيها. تقول لنا بغداد باستمرار إن برنامج النفط مقابل الغذاء ليس كافيا، ولكن ماذا فعل النظام؟

هناك مهمة أخرى يجب أن يضطلع بها الرئيس الجديد لبرنامج الأمم المتحدة، وهي وضع خطة لتقديم المساعدة إلى المجموعات الضعيفة، ربما بالتشاور مع لجنة الصليب الأحمر الدولية. ويجب أن تتضمن هذه الخطة دعوة المنظمات الإنسانية إلى وصف المشاريع التي تنوي الاضطلاع بها في جنوب ووسط العراق. أما في شمال العراق، فإن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تحسن حياة العراقيين العاديين. وليس هناك ما يدعو إلى عدم حصول العراقيين في جميع أنحاء البلد على هذه المساعدة.

ومما يدعونا إلى الامتنان إحاطتنا علما بتوزيع الإمدادات بالنسبة لكل قطاع. فهذه التقارير تبين بصفة مستمرة أن ما ينتج عن برنامج النفط مقابل الغذاء لا يوزع في وقته. ونطلب أن يكلف الرئيس الجديد لبرنامج الأمم المتحدة في العراق بوضع خطة شاملة، كأول مهمة له أو لها، للقضاء على المتخلفات في التوزيع في جميع القطاعات، كما نفعل بالنسبة لتعليق طلبات العقود.

ونؤيد جهود الأمين العام الرامية إلى كفالة تقديم العراق عقودا على وتيرة سلسلة، لا في مجموعات في نهاية كل مرحلة. ونؤيد أيضا المزيد من الوضوح في خطط التوزيع. وأطلب إلى الأمانة العامة كذلك أن تبلغ المجلس بالتاريخ الذي تتوقع أن تتسلم فيه قائمة أولويات الطلبات الإنسانية التي دعا إليها القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩).

وألاحظ أيضا أنه لا توجد لدينا معلومات عن أن العراق تخلى عن مطلبه بأن يظل المشردون قسرا ستة أشهر في مكان إقامتهم قبل تلقي المساعدة. ونرحب بالمعلومات المتعلقة بهذه المسألة.

أخيرا، يود وفد بلادي أن يعلم توقعات البدء في تطهير الألغام في أجزاء أخرى من العراق.

وإيجازا، يحدونا الأمل في إمكان تنفيذ مقترحاتنا البناءة بل وتنفيذها بالفعل. ونطالب العراق بتنفيذ التوصيات التي أوردها الأمين العام في تقريره. وينبغي لحكومة العراق أن تتخذ على وجه السرعة نهجا إزاء العقود ينبني على المشاريع، وأن تتشاطر قاعدة البيانات أو تتعاون مع مكتب برنامج العراق لكي تحصل عليها في الأماكن التي لا توجد بيانات عنها، وأن تتشاطر البيانات المتعلقة بشبكة كهرباء الشمال، وأن تنظر في توظيف وكلاء للتفتيش قبل الشحن، وأن تستخدم موردين أفضل، وأن تعزز التعاون مع المراقبين، وأن تكفل التوزيع المنتظم لمقدار كامل من الأغذية، وأن تنفذ برنامجا مستكملا للغذاء، وأن تفي بهدف السعرات الحرارية اليومية إلى أن يمكن تخطيه.

والرسم البياني الأخير الذي عممناه يدلل بوضوح على الأثر الإيجابي لبرنامج النفط مقابل الغذاء على تحسين مقدار الغذاء. ويبين أيضا أنه يمكن للعراق الآن، رغم رفضه ذلك - أن يجمع مقدارا من الغذاء يحسن على وجه عظيم الحالة الغذائية لشعب العراق. وينبغي للعراق أيضا أن ينشئ شبكات توزيع ناجعة للتغذية المستهدفة وبرامج التغذية التكميلية، وأن يكفل التمويل الكافي للرعاية الصحية الأساسية، وأن يحسن توصيل وإدارة الأدوية المتعلقة بالأمراض المزمنة.

وفيما يتعلق بتوصيات الأمين العام للجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، نرحب بمواصلة المناقشة حول آليات سداد العقود، ومراقبي النفط. وكما ذكرت آنفا، فإننا نعمل على جعل إجراءات إعادة النظر في العقود تتسم بقدر أكبر من السرعة والشفافية.

ونعتقد أن القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) يتضمن أساس تحقيق إمكانية برنامج النفط مقابل الغذاء على نحو أكثر اكتمالا. وهذه هي المرة الأولى التي تضطلع فيها الأمم المتحدة بتنفيذ برنامج بهذه الضخامة، والنجاح الذي أحرزه البرنامج إلى الآن إشادة هائلة برجال ونساء الأمم المتحدة، الذين يعملون بدأب، فرؤيتهم وعزمهم وإخلاصهم تؤدي كلها إلى النجاح الذي يحرزه البرنامج اليوم. ونتطلع إلى برنامج أفضل بتنفيذ القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩).

السيد ليفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أشكر الأمين العام على تقديمه الممتاز لمناقشتنا اليوم. وأود أن أشيد أيضا بالجهود المخلصة والفعالة التي يبذلها جميع من يعملون في ظل ظروف صعبة في العراق تنفيذا للبرنامج الإنساني.

وإذ يدرس مجلس الأمن تقرير الأمين العام اليوم، فإنه ينظر من جديد في الأزمة الإنسانية الخطيرة جدا في العراق. وأرى أنه من المفيد أن نستعرض السمات الأساسية لهذه الأزمة لكي نبين مدى الآثار العميقة التي أصابت الشعب العراقي من جراء تدهور ظروف معيشته.

فتحت إدارة السفير أموريم، ذكر الفريق الإنساني أن العراق قد مر "بتحول من حالة ازدهار نسبي إلى فقر مدقع". وقد أكد أيضا أن الأرقام المقلقة التي قدمتها الوكالات التابعة للأمم المتحدة حول الحالة الغذائية والصحية والاجتماعية للبلد، أرقام صحيحة وموثوق بها.

ووفقا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، فإن معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ارتفع من ٥٦ لكل ألف أثناء الفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ إلى المعدل الحالي، وهو ١٣١لكل ألف. ومعدل وفيات الرضع يعتبر الآن من بين أعلى المعدلات في العالم. وهناك إحصاء رهيب ورد في تقرير برلماني بريطاني صدر مؤخرا ويستحق الذكر، وهو أنه لو كان التقدم في مجال الصحة الذي ساد في الثمانينات قد استمر طيلة العقد التالي، لتمكن ٥٠٠ ٠٠٠ طفل من البقاء.

والحالة في قطاع التعليم ليست أفضل بكثير. فوفقا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، هبط معدل الالتحاق بالمدارس بنسبة ٢٠ في المائة بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٩. وممثلة المنظمة التي تكلمت أمام اللجنة يوم الاثنين، أشارت إلى أن التعليم قد فقد قيمته في العراق اليوم، حيث أن شباب ذلك البلد يرون آباءهم وقد أجبروا على قبول أعمال تقل عن المستوى الذي أعدته لهم دراساتهم. "فجيل الحظر" هذا جيل ضائع.

وفي مجال الخدمات الاجتماعية، تدهورت الحالة ايضا فلا يحصل إلا ٤١ في المائة من السكان على المياه الصالحة للشرب بصفة منتظمة. وقد تدهور نوعيتها أيضا، وفقا لمنظمة الصحة العالمية. وكثيرا ما ينقطع التيار الكهربائي، ويدوم ذلك مددا أطول. ويعاني نظام الرعاية الصحية في العراق معاناة هائلة من نقص المياه الصالحة للشرب والكهرباء. وهو مهلهل في الوقت الحالي، وفقا للجنة الصليب الأحمر الدولية.

أخيرا، إن القصف الذي يحدث يوميا تقريبا يؤثر تأثيرا سلبيا على المدنيين. ووفقا لمعلوماتنا، تسببت هذه الأعمال العسكرية في مقتل ١٤٤مدنيا وجرح ٤٤٦، وكان ٤٢ في المائة من ضحايا الغارات الجوية من المدنيين.

وهناك مجتمع بأكمله يعيش اليوم دون هيكل يستند إليه ويتعرض للتدمير. وسيترتب على ذلك آثار بعيدة المدى بالنسبة للعراق والتوازن الإقليمي كله. وباعتراف الجميع، فإن الحكومة العراقية تتحمل قسطا كبيرا من اللوم الأولي عما آلت إليه الحالة الكارثية. ولكن لم يعد بوسع مجلس الأمن بعد اليوم أن يهمل مسؤوليته في هذه المسألة، والتي لا نزاع عليها ويدينها الرأي العام العالمي بصورة متزايدة.

وبطبيعة الحال، ومن أجل مساعدة الشعب العراقي اعتمد مجلس الأمن القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، وهو ما يسمى بـ "النفط مقابل الغذاء"، وأجرى عليه تحسينا كبيرا باعتماد القرار ١١٥٣ (١٩٩٨). وكما يؤكد التقرير، وبالرغم مما واجهه البرنامج من صعوبات وما انطوى عليه من نواقص، فقد وفر مساعدة حقيقية للعراقيين، ولا سيما في مجالي الغذاء والصحة. ولكن يجب علينا أن نأخذ في الاعتبار النتائج التي خلص إليها فريق الخبراء في تقريره، إذ تنص الفقرة ٥٨ على أن

> "فريق الخبراء يؤكد من جديد على فهمه بأن الحالة الإنسانية في العراق ستظل حالة رهيبة في غياب الإنعاش المستمر للاقتصاد العراقي، وهذا الإنعاش بدوره لا يمكن أن يتحقق فقط من خلال الجهود الإنسانية العلاجية".

والقرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، وبالرغم من التحسينات التي أضافها عليه القرار ١١٥٣ (١٩٩٨)، ليس إلا استجابة جزئية ومؤقتة. وإن تعليق الجزاءات المدنية وحده، الذي يمكن تصوره في إطار تنفيذ القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، ومن ثم رفعها بالكامل حالما يتم الوفاء بالشروط، سيسمح لاقتصاد البلد بأن يبدأ نموه من جديد. وفي غضون ذلك،

يتعين على أعضاء مجلس الأمن الاضطلاع بمسؤولية تحسين برنامج العراق.

ولهذا فإننا نظرنا بدقة في التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام والموجهة من ناحية إلى العراق، ومن ناحية أخرى إلى لجنة الجزاءات ومجلس الأمن. وهذه التوصيات التي تستهدف تحسين فعالية البرنامج الإنساني تحظى بالترحيب. وفيما يتعلق بالمقترحات الموجهة إلى العراق، نأمل بأن يضطلع المسؤولون في البرنامج في نيويورك وفي الميدان بدراسة سبل ووسائل تنفيذها بسرعة مع السلطات العراقية.

وفيما يتعلق بالتوصيات الموجهة إلى اللجنة، يحدونا الأمل بأن يتم تطبيقها جميعها على نحو حاسم وسريع. والعديد من هذه التوصيات - بشأن مراقبي النفط، وإجراءات تخصيص الأموال والأحكام التعاقدية غير القانونية - تستهدف معالجة الصعوبات الطويلة الأمد والتي لم يتحقق أي تقدم بشأنها طوال شهور. وهذا الشلل الذي تعاني منه لجنة الجزاءات غير مقبول. والوفد الفرنسي، بمقترحات توفيقية عديدة، على استعداد لاستئناف المناقشات دون أي تأخير للتخلص من المأزق الحالي في اللجنة.

والعديد من توصيات الأمين العام تتعلق بمسألة تعليق طلبات العقود، التي تترتب عليها آثار بالغة الخطورة. ويورد التقرير بإسهاب الأثر السلبي البالغ على تنفيذ البرنامج الإنساني. وبالتأكيد فإن من المشروع التأكد قبل إرسال السلع من أنها لن تستخدم لأغراض محظورة. ولكن ينبغي لمجلس الأمن أن يعترف بأن عدد طلبات العقود المعلقة قد أصبح مرتفعا، كما أشار إلى ذلك وبحق الأمين العام، وأن ذلك غير مقبول. وكما أكد السفير الروسي، فإن عقودا بقيمة ١,٧٥ بليون دولار، وهذا مستوى لم يسبق له مثيل، معلقة حاليا. وأود أن أشير خصوصا إلى المعدل المرتفع في بعض القطاعات الأساسية لتحسين الحالة الإنسانية، مثل الكهرباء والمياه والزراعة. وفي هذه القطاعات، فإن معدل طلبات العقود المعلقة يزيد على ٥٠ في المائة بل إنه وصل إلى ١٠٠ في المائة في المرحلة الخامسة في قطاع الاتصالات اللاسلكية. ومع وجود هذه المعدلات المرتفعة، فإن البرنامج الإنساني لا يعود بوسعه الاضطلاع بمهامه في هذه القطاعات.

وبرنامج شراء قطع الغيار للصناعة النفطية يتسم أيضا بمعدل مفرط من طلبات العقود المعلقة. ويدعو الأمين العام المجلس إلى إيلاء اهتمامه بذلك اليوم، ويوصي بأن يوافق المجلس على تخصيص مبلغ إضافي مقداره ٣٠٠ مليون دولار لكل من المرحلتين النهائيتين.

وحتى في العام الماضي، اعتقدنا أن مجلس الأمن ينبغي أن يتحمل مسؤولياته في هذا المجال. وإننا لم نغير رأينا. والتقرير الأخير لفريق الخبراء المستقلين الذي أذن به الأمين العام، مثله مثل التقارير السابقة، يقدم صورة بليغة لصناعة النفط العراقية. والحالة في جميع قطاعات الصناعة لا تزال تتدهور، وتعرض للخطر حياة العمال، وتلحق أضرارا خطيرة بالبيئة وتدمر آبار النفط. وما لم يتم إرسال المزيد من قطع الغيار إلى العراق على وجه السرعة، فإن قدرة الصناعة النفطية على الاحتفاظ بالمستوى الحالي للإنتاج سيعتريها الضعف. وبما أن جميع عائدات العراق تأتي من النفط، فإن هذا التحذير ينبغي ألا يترك المجلس في حالة من اللامبالاة. فلو هبطت أسعار النفط غدا، فإن قدرة العراق على تمويل البرنامج الإنساني ستنخفض انخفاضا كبيرا.

وعليه، نأمل بأن تلقى توصية الأمين العام أخيرا آذانا صاغية لدى المجلس. إلا أن ذلك وحده لا يكفي. وهذا التدبير لن يكون له أي اثر إيجابي إذا لم يتم إرسال قطع الغيار على وجه السرعة. ولقد تم إيصال قطع غيار قيمتها الإجمالية ٢٥٠ مليون دولار فقط، في حين أن المجلس خصص ما يوازي ١,٢ بليون دولار للمراحل الأربع. ولذا فإن القرارات التي اتخذها المجلس تم تجاهلها إلى حد بعيد.

وبغية إصلاح هذه الأعطال بالتحديد أصرت فرنسا على أن يشمل القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، جزءا إنسانيا طموحا. وأسهم ذلك مساهمة كبيرة في صوغ ذلك الجزء من القرار، الذي يتضمن العديد من التحسينات التقنية. إلا أن تنفيذها في هذا الوقت لا يرقى إلى مستوى طموحاتنا. ونأسف على وجه الخصوص من حقيقة أنه طوال الأشهر الأربعة التي انقضت منذ اعتماد مشروع القرار، لم تنفذ فعلا سوى بضعة إجراءات. وآلية إخطار الأمانة العامة بعقود الأغذية والأدوية والزراعة والتعليم ستنفذ أخيرا لأن تعليق طلبات العقود قد رفع يوم أمس. وإن تطبيق الفقرة ١٨ المتعلقة بالموافقة على عقود قطع الغيار للصناعة النفطية من جانب فريق مستقل من

الخبراء ما زال معلقا. ومع ذلك فإن تنفيذ هذين الشرطين سيؤدي إلى انخفاض كبير في عدد طلبات العقود المعلقة.

والترتيبات المطلوب من الأمانة العامة تقديمها، في مجال تطبيق الفقرة ٢٤ من القرار بإنفاذ عنصر نقدي محلي لم ترفعها الأمانة العامة إلى المجلس بعد. وهذا التدبير يمكن أن يؤدي إلى تحسين البرنامج. ونأمل بأن يتم تقديم هذه الترتيبات إلى المجلس في أسرع وقت ممكن. وناشدت السيدة بيلامي المجلس قبل شهور عديدة أن ينفذ هذا العنصر النقدي المحلي. فهل يمكن لها أن تقدم لنا اليوم أفكارها بشأن هذه المسألة، وذلك بغية مساعدة المجلس في النظر في طريقة تنفيذ توصيتها على وجه السرعة.

إننا نأمل أن يبلغ مجلس الأمن على نحو أفضل بالحالة ميدانيا، وعلى وجه الخصوص بالاستماع إلى ممثلي وكالات الأمم المتحدة وإلى المنسق الإنساني على أساس أكثر انتظاما. ونحن مقتنعون بأن المجلس إذا أبلغ على نحو أفضل، سيرغب في تصحيح عيوب البرنامج الإنساني الحالي. إننا نريد دراسة أكثر عمقا لهذا الأمر. وفي هذا الصدد، أردد تعليقات الأمين العام ذات الصلة صباح اليوم.

في ١٩٩٩ لاحظ الفريق أنه بصرف النظر عن التحسينات التي قد تدخل، فإن حجم الاحتياجات الإنسانية بلغ حدا لا يمكن معه الوفاء بها في إطار هذا البرنامج. وذلك البيان أكثر أهمية واتصالا بالموضوع من ذي قبل. ولا بد أن يحث مجلس الأمن على العمل بحسن نية وبروح توافقية من أجل تنفيذ المبادئ التوجيهية الإيجابية للقرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) لتشجيع العراق على التعاون، وبالتالي جعل تعليق الجزاءات وبعد ذلك رفعها ممكنا. لكن مع ذلك، هذه الحالة ينبغي أن تجعل المجلس يتساءل في المستقبل عن فعالية ونتائج جزاءات تمييزية واسعة تضر السكان المدنيين وحدهم الذين تزيد معاناتهم الإنسانية بوضوح عن أية فوائد سياسية يمكن أن يتوقعها المجلس منهم.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): أود أولا وقبل كل شيء أن أشكر الأمين العام على تقريره وعلى إحاطته الإعلامية.

إن برنامج مجلس الأمن النفط مقابل الغذاء، الذي ظل قائما طيلة أكثر من ثلاث سنوات، حقق بعض المنجزات، لكنه غير مرض في مجموعه. وتلاحظ الفقرة ٢٠٤ من تقرير الأمين العام (S/2000/208) "عدم ارتقاء التحسينات التي أدخلت على الحالة الإنسانية إلى مستوى التوقعات"، وأعتقد أن هذا رأي تتشاطره غالبية الدول الأعضاء. إن تحسين الوضع الإنساني في العراق ليس سهلا بمجرد السماح باستيراد مواد غذائية وإمدادات صيدلية وطبية. ولكنه، بالأحرى، عملية تنطوي على كل الأبعاد. وبالنسبة لجميع الاستعراضات التي قام بها مجلس الأمن والمقترحات البناءة التي تقدم بها أعضاء المجلس والأمانة العامة في هذا الشأن، فإن القدر الكبير من الاهتمام والمدخلات لم يسفر بعد عن النتائج المتوقعة. فما هي المشكلة الحقيقية؟ هذا سؤال يستحق التفكير العميق.

يطرح تقرير الأمين العام عوامل كثيرة لا تزال تؤثر في المعاناة الإنسانية في العراق بل حتى تزيدها سوءا. وهنا أود أن أركز على قدرة العراق على تصدير النفط ومسألة تعليق طلبات العقود.

من الأساسي المحافظة على قدرة العراق على إنتاج النفط وتصديره لأنه الأساس لتنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء. وعلاوة على ذلك، فإن زيادة عائدات تصدير النفط العراقي هي وحدها التي تجعل البرنامج أكثر تمويلا وقابلية للتنفيذ. وبلوغا لهذه الغاية، قرر مجلس الأمن بالقرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) رفع سقف بعض صادرات العراق من النفط. ومع ذلك، فإن إنتاج النفط مؤخرا في العراق نقص بدلا من أن يزيد. وفي مناسبات عديدة، أبرز فريق خبراء (سيبولت) ما توصل إليه من نتائج مهنية بأن قطاع النفط العراقي عفا عليه الزمن بمقدار عقد كامل، ولاحظ الحاجة الملحة إلى تحسينه.

إن من الضروري والعملي على حد سواء بالنسبة للعراق أن تزاد الأموال المخصصة للحصول على قطع الغيار اللازمة لقطاع النفط من ٣٠٠ مليون إلى ٦٠٠ مليون دولار. وإلا، لن يقتصر الأمر على وقوع كوارث لا يمكن

التنبؤ بها في قطاع النفط العراقي، وإنما سيتأثر الأمن والبيئة في منطقة الخليج كلها أيضا. لقد طلب الأمين العام منذ العام الماضي مرارا موافقة مجلس الأمن على ذلك الاعتماد الإضافي؛ وكرر نفس الطلب في تقريره الحالي. ونحن نعتقد أن مجلس الأمن ينبغي أن يتخذ إجراء فورا لحل هذه المسألة التي طال انتظارها.

وبالإضافة إلى أوجه ضعف برنامج النفط مقابل الغذاء الكامنة، فإن المشكلة المتزايدة الخطورة الخاصة بتعليقات طلبات العقود زادت الحالة الإنسانية التي تستوجب الشجب في العراق. وتقرير الأمين العام الصادر في تشرين الأول/أكتوبر الماضي (S/1999/1086) بين أن ٥٧٢ مشروعا بقيمة تعاقدية شاملة قدرها حوالي ٧٠٠ مليون دولار قد علقت. ويقول التقرير المعروض علينا اليوم في الفقرة ٢٠٥ منه إن مجموع قيمة الطلبات المعلقة حتى نهاية كانون الثاني/يناير تجاوز مبلغ ١,٥ بليون دولار. ووفقا للتقدير الأسبوعي لمكتب برنامج العراق فإنه بحلول السادس من آذار/ مارس زاد عدد العقود المعلقة من المرحلة الرابعة إلى المرحلة السابعة بالفعل بمقدار ١ ١٥٠ عقدا بقيمة إجمالية تزيد على ١,٧ من بلايين الدولارات. وبالتالي، في أقل من نصف عام، تضاعف عدد العقود المعلقة بينما زادت القيمة الإجمالية لأكثر من الضعف. وهذه الأرقام وحدها تكشف خطورة المشكلة.

لقد ناقش مجلس الأمن مرارا هذه المشكلة، وهي غير معقدة في الحقيقة. وحتى الآن لم يتوصل إلى حل فعال. لكن كثيرين من يعرفون بوضوح أين يقع صلب المشكلة.

إن أحد الأسباب التي تطرح لتعليق الطلبات هو أنها تنطوي على بنود مزدوجة الاستخدام. إن قرارات مجلس الأمن تحظر على الدول الأعضاء حظرا تاما تصدير أية مواد أو معدات إلى العراق لأغراض عسكرية، وحتى الآن لم يقم شاهد على حدوث انتهاكات في هذا الشأن من جانب الدول الأعضاء في صادراتها إلى العراق. والأمين العام، عندما يوافق على خطط التوزيع التي تقدمها الحكومة العراقية، يقوم أيضا بدراسة جادة ويفحص جميع البنود المقرر توريدها لإزالة جميع البنود التي تستخدم لأغراض عسكرية.

ولذلك، فإننا نعتقد أن جميع العقود التي يفحصها مكتب برنامج العراق وتقدم لموافقة لجنة الجزاءات ينبغي أن تعتبر متفقة مع جميع ما نصت عليه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. لكن بعض الأعضاء لا يزالون يطلبون من الشركات المصدرة تعريفات تقنية إضافية ومعلومات أخرى. والصين لا تزال تتعاون تعاونا إيجابيا فيما يتعلق بتلك الطلبات الانفرادية، بهدف تيسير تحسين الحالة الإنسانية في العراق. لكن الدول الأعضاء التي تعلق العقود لا ترد بطريقة مرضية. وفي ١٩٩٩ قدمت شركة صينية، كانت ستصدر مناظير طبية إلى العراق معلومات تقنية مفصلة وعن الاستخدام في الوقت المناسب. وحتى الآن لم يبلغ المشتري والمورد بالنتيجة، بالرغم من النداءات المتكررة من جانبهما بطلب الرد. ولا أحد يعرف كم عدد المرضى في العراق الذين عانوا من التأخير الذي سببه تعليق هذه العقود.

وفي حالة أخرى، أدى جفاف العام الماضي في العراق، إلى حاجة ماسة إلى استيراد مواسير مياه، ولكن حتى اليوم لم يوافق على طلب قدمته شركة صينية في عام ١٩٩٨، لمجرد أن العقد يتضمن أدوات تقطيع أنابيب.

والعديد من العقود في قطاعات النفط وتوليد الطاقة ومعالجة المياه والقطاعات الأخرى مترابطة. وفي ظل تلك الظروف، ما دام أحد العقود معلقا، حتى لو أجيزت العقود الأخرى، يكون الأمر كما لو أن أيا من العقود الأخرى لم يجز. وعلى سبيل المثال، سمح للعراق باستيراد مولدات كهرباء، بيد أن استيراد الأسلاك الكهربائية مرفوض. ومن البديهي أنه بدون تلك الأسلاك فإن أيا من المولدات، التي تبلغ قيمتها الإجمالية مئات الملايين من الدولارات، لا يمكن أن يفيد في أي غرض، حتى لو كان التركيب قد اكتمل والمولد قد بدأ العمل.

علاوة على ذلك، فإن الأمانة العامة والوكالات الأخرى العاملة في العراق ترى جميعا أن الاتصالات في ذلك البلد ينبغي تحسينها فورا لتحقيق أداء ونتائج أفضل من برنامج "النفط مقابل الغذاء". ولكن رغم أن الأمين العام أجاز خطط المشتريات ذات الصلة، وأن الموردين والمشترين قاموا جميعا أكثر من مرة بتوفير المعلومات المطلوبة والتوضيحات اللازمة للأعضاء الذين قاموا بتعليق الطلبات، فإن نسبة ١٠٠ في المائة تقريبا من

العقود في هذا القطاع علقت. وفي هذا السياق، فإن التعلل بالأعذار التقنية لتعليق تلك العقود أمر غير مقنع البتة.

وتذكر الفقرة ٢٠٣ من التقرير أن مجموع المبالغ التي أتيحت لتنفيذ البرنامج بلغ ١٣,٢ بليون دولار، إلا أن مجموع قيمة الإمدادات التي سلمت إلى العراق لم يتجاوز ٦,٧ بليون دولار. وبعبارة أخرى، فإن ما يقارب نصف المبالغ المتاحة لم يستخدم حقيقة من أجل البرنامج. وأي طرف غير متحيز سيوافق على أن تحسين برنامج النفط مقابل الغذاء يمثل أولوية مباشرة ذات طابع عاجل للغاية.

وغرضي من إيراد هذا العدد الكبير من الأرقام والأمثلة ليس سوى الرغبة في أن تؤدي مناقشات اليوم إلى تحسين برنامج النفط مقابل الغذاء، حتى يتسنى للشعب العراقي أن يجني فوائد أكبر منه. وهنا، أود أن أدلي بالتعليقات والاقتراحات التالية.

أولا، إن الجزاءات مفروضة على العراق منذ ١٠ سنوات، وعواقبها الإنسانية ذات أثر واسع النطاق وعميق في آن واحد. ووفقا لدراسة استقصائية أجرتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة في فصل الصيف الماضي، فإن معدل وفيات الأطفال في العراق تضاعف في الخمس سنوات الأخيرة ومعدل وفيات الأمهات ازداد أيضا بنسبة كبيرة. ويذكر تقرير للجنة الصليب الأحمر الدولية أن الراتب الشهري في العراق يبلغ دولارين أمريكيين فقط في المتوسط، والبطالة تبلغ ٥٠ في المائة، ويفتقر جزء كبير من الشعب العراقي إلى مياه الشرب النظيفة، وأنظمة المرافق الصحية العامة والرعاية الصحية انخفضت فعاليتها إلى أدنى حد تقريبا. والروايات والإحصاءات من هذا النوع كثيرة. وللأسف، حتى الآن لم يتسن للأمم المتحدة إجراء استعراض شامل للأثر السلبي للجزاءات المفروضة على العراق منذ ١٠ سنوات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية والمتعلقة بحقوق الإنسان وغيرها.

وترى الصين أن على مجلس الأمن أن يتصدى لمسألة الحالة الإنسانية في العراق، خاصة أثر الجزاءات، بنهج شامل ومتكامل ومن منظور طويل المدى. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأنه ينبغي للأمانة العامة أن تعد وتقدم هذا الاستعراض الشامل لمجلس الأمن في أقرب وقت ممكن.

ثانيا، كما هو مذكور في تقرير الأمين العام، أجرى مكتب الأمم المتحدة لمنسق المساعدة الإنسانية في العراق ووكالات أخرى عشرات الآلاف من عمليات التفتيش والفحص على السلع المصدرة للعراق. ويود وفدي أن يبلغ بنتائج تلك العمليات في وقت قريب. وفي الوقت نفسه، نحن نعتقد أن قدرة مكتب الأمم المتحدة لمنسق المساعدة الإنسانية في العراق على المراقبة والرصد قد يؤدي تعزيزها إلى طمأنة بعض أعضاء المجلس بشأن أغراض استخدام تلك السلع، حتى يتسنى رفع تعليقات الطلبات سريعا. وقد أصدر الأمين العام بالفعل توجيهات إلى مكتب برنامج العراق في هذا الصدد، ونأمل أن يتمكن المكتب من وضع خطة تنفيذ ملموسة في وقت قريب جدا.

ثالثا، إن كفاءة لجنة الجزاءات ذات أهمية أساسية أيضا لتحسين أداء برنامج النفط مقابل الغذاء. ومؤخرا، حث العديد من الدول الأعضاء اللجنة على تحسين عملها فيما يتعلق بالمصادقة على العقود، حيث أن أداءها الحالي غير مرضٍ. وأعتقد أن مجلس الأمن ينبغي أن يولي هذا الأمر اهتماما جديا. فمن ناحية، ينبغي لأعضاء اللجنة ذوي الصلة أن يعجلوا بإطلاق الطلبات المعلقة. ومن الناحية الأخرى، يمكن للجنة الجزاءات أيضا أن تناقش تعديل أساليب عملها في السياق العام لتحسين أداء لجان الجزاءات عموما.

علاوة على ذلك، فإن العائدات المحدودة من صادرات العراق النفطية ينبغي أن تستخدم إلى أقصى حد ممكن لشراء الإمدادات الإنسانية، بدلا عن استخدامها من أجل الإدارة أو غيرها من النفقات. وفي هذا الصدد، فإن كيفية تحسين توزيع العمل إلى الحد الأمثل بين مكتب برنامج العراق ومكتب منسق المساعدة الإنسانية في العراق مسألة تستحق النظر فيها. ويمكن للأمانة العامة أن تتصل بالجانب العراقي وتناقش معه هذه المسألة.

خامسا، نحن نقول دائما إن الجزاءات المفروضة على العراق لن تساعد في حل المشكلة. وعلى العكس من ذلك، فهي ستؤدي إلى عواقب إنسانية وخيمة. وفي واقع الأمر، فإن الجزاءات المفروضة منذ ١٠ سنوات تسببت في معاناة لا حصر لها للمدنيين العراقيين الأبرياء. وهذه

حقيقة موضوعية ولا يمكن التغاضي عنها. ولم يكن هذا بأية حال قصد وغرض مجلس الأمن أصلا من فرض الجزاءات. وكما ذكر الأمين العام مرارا، فإن برنامج النفط مقابل الغذاء لم يتمكن، ولن يتمكن على الأرجح، من حل الأزمة الإنسانية في العراق. وفي رأينا، يكمن الحل الأساسي في الرفع السريع للجزاءات. والخلافات بين أعضاء المجلس فيما يتعلق بالسياسة الواجب اتباعها إزاء المسألة العراقية يصعب تفاديها، بيد أن المدنيين الأبرياء، لا سيما النساء والأطفال، يجب ألا يصبحوا أبدا ضحايا للخلافات السياسية.

وأود أيضا أن أشير إلى أن بلدانا معينة قد اتخذت إجراءات عسكرية في منطقة حظر الطيران لم يأذن بها مجلس الأمن. وهذه الإجراءات أدت بالفعل إلى استفحال الأزمة الإنسانية العراقية. ونحن نطالب البلدان المعنية بالكف فورا عن جميع الاجراءات العسكرية وأن تلغي منطقة حظر الطيران.

وفي السنوات الأخيرة، ركز مجلس الأمن اهتمامه على نحو متزايد على المسائل الإنسانية وعقد مناقشات بشأن الأزمات الإنسانية الجارية في مناطق عديدة، وفي بعض الحالات أُذن بعمليات ذات صلة من عمليات الأمم المتحدة وتم تنفيذها. ونحن نعتقد أن مجلس الأمن، في تصديه للمسائل الإنسانية، ينبغي له أن يعمل وفقا للاعتبارات نفسها وأن يطبق معايير موحدة في جميع المناطق والبلدان، وأن يتفادى التسييس وسياسة الكيل بمكيالين على حد سواء. وينبغي إيلاء نفس القدر من الاهتمام لكل حالة والمساهمة بالقدر نفسه في جميع الحالات، سواء تعلق الأمر بالأزمات الإنسانية في العراق، أو كوسوفو، أو تيمور الشرقية، أو في البلدان الأفريقية، أو في أي مكان آخر.

السيد فاولر (كندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام كوفي عنان على التقييم المتعمق والواضح للحالة الإنسانية في العراق، وهو تقييم نشاطره فيه.

وحضور الأمين العام لمناقشتنا في صباح هذا اليوم يؤكد على جدية الموضوع المعروض علينا. وهو قد أعد مجال المناقشة التي نحن بصددها على نحو يدعو إلى الإعجاب، ونحن ممتنون لوجوده بين ظهرانينا. وإنه بالطبع لا تتاح لنا الفرصة كل يوم لمناقشة موضوع العراق بهذا الشكل ووفقا لهذه الصيغة، ولذلك، أود، سيدي الرئيس، أن أشيد بكم على مبادرتكم في هذا الشأن.

وترحب كندا بالتقرير الذي قدمه الأمين العام عن تنفيذ الجوانب الإنسانية للقرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). وفي هذا الصدد، أود أن أنوه بوجود المدير التنفيذي لمكتب برنامج العراق، السيد بينون سيفان، وأن أعرب عن تقديرنا للعمل الذي اضطلع به هو وموظفوه في إعداد التقرير وفي العمل مع المجلس على تنفيذ القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). وأود أيضا أن أرحب بالسيدة كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). فإن ما قامت به وكالتها من عمل ممتاز في العراق لاحظه مؤخرا بصورة مباشرة فريق من الدبلوماسيين الكنديين، رجع بانطباع طيب للغاية عن عمل اليونيسيف في العراق وعما حققته اليونيسيف بموارد بسيطة. ورجع فريقنا أيضا بانطباع حي عن كيف أن هناك الكثير مما ينبغي عمله.

وترى كندا أن على المجلس أن يفعل كل ما بوسعه في إطار ولاية القرارات القائمة لمجلس الأمن لتحسين الحالة الإنسانية التي يجد الشعب العراقي نفسه فيها. واسمحوا لي أن أقول إن مناقشة من يُلقى عليه اللوم عن الحالة الإنسانية في العراق في هذه المرحلة - بعد غزو العراق للكويت و ١٠ سنوات من الجزاءات الاقتصادية الشاملة - وهي جزاءات جاءت كجزء من اتفاق لوقف إطلاق النار يبطل آثار ذلك الغزو بصورة ناجحة، هي بصراحة، ليست مناقشة مفيدة. والقلق الذي نتشاطره إزاء التهريب وإساءة استخدام برنامج النفط مقابل الغذاء يثير التساؤل عما إذا كان من الممكن تركيز الجزاءات وتحديد أهدافها بصورة أفضل لتكون أكثر إنسانية وفعالية.

إننا جميعا نعلم أن بغداد كان بإمكانها رفع الجزاءات في أي وقت خلال السنوات العشر الماضية لو أنها اختارت الامتثال لالتزاماتها المترتبة بموجب قرارات مجلس الأمن. ولكنها لم تفعل ذلك، ويجب عليها أن تفعل ذلك. وحتى تفعل لا يمكن أن ترفع الجزاءات الاقتصادية رفعا كاملا. ويجب على المجلس أن يستمر في رسم طريق واضح نحو رفع الجزاءات على أساس امتثال العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونعتقد أن القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) يفعل ذلك ويهيئ للخطوة المرحلية المتمثلة في تعليق الجزاءات إذا ما أحرز العراق تقدما مقبولا لدى

المجلس بشأن قائمة من المهام الرئيسية المعلقة في مجال نزع السلاح. ولذلك فإن من مصلحة العراق أن يقبل شروط القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) وأن يبدأ العمل في اتجاه تسوية هذا الملف.

وربما كانت أهم ملامح القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) الأحكام المتعلقة بالمسائل الإنسانية والتي أيدتها كندا بقوة وكان المقصود منها، في نظرنا، تخفيف معاناة الشعب العراقي، بغض النظر عما إذا اختارت حكومته أن تتعاون مع المجلس بشأن المسائل الأخرى ذات الأهمية الحيوية. والتحسينات المدعو إليها في القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) تمهد لعملية أكثر تحديدا في أهدافها وأكثر فعالية لتنفيذ البرنامج العراقي - على سبيل المثال، بتبسيط عملية الموافقة على البنود الإنسانية وبإضافة ما هناك حاجة شديدة إليه من المكون النقدي للجزأين الشمالي والجنوبي من البلد.

ونشاطر الأمين العام الأمل الذي أعرب عنه في التقرير بأن يعزز القرار أثر البرنامج في تخفيف الحالة الإنسانية في العراق. ولكي يحقق القرار إمكانيته بالكامل، يجب أن ينفذ بالكامل نصا وروحا. ونلاحظ التقدم المحرز حتى الآن بمساعدة مكتب برنامج العراق ونحث جميع الدول الأعضاء على ضمان وضع شروط القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) موضع التنفيذ بأسرع ما يمكن.

وهناك موضوعان رئيسيان في هذا الصدد شدد عليهما الأمين العام واليونيسيف والبرامج والوكالات الأخرى. أحدهما ضرورة توليد المزيد من الدخل، والآخر ضرورة رفع التعليق عن العقود المتعلقة بإمدادات وسلع إنسانية أساسية. وقد رفع القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) سقف صادرات العراق من النفط، ولكن كما يخلص إلى ذلك تقرير خبراء الأمين العام نفسه، سيتوقف تحقيق الأهداف الإنسانية المحددة في القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) بدرجة كبيرة على قدرة العراق على الاستمرار في توليد عائدات كافية من النفط لتمويل البرنامج. والنتائج التي توصل إليها فريق خبراء النفط الموفد إلى العراق واضحة. وهي أنه بدون زيادة التمويل لتوريد قطع الغيار المتعلقة بالنفط وتحسين هذا التوريد، ستصبح صناعة النفط العراقية غير قادرة على المحافظة على مستويات الإنتاج الحالية. ولذلك فإن كندا تؤيد توصية فريق الخبراء والأمين العام بأن تُزاد، على أساس ثابت، الأموال المخصصة لقطع الغيار إلى مبلغ ٦٠٠ مليون دولار لكل مرحلة. ونأمل أن نرى مشروع القرار المتعلق بهذا الموضوع، المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية، قد اعتمد من مجلس الأمن بأسرع ما يمكن.

وإن زيادة الدخل ستكون بلا معنى إذا لم يتم توريد الإمدادات الأساسية للشعب العراقي التي يحتاجها بصورة واضحة للغاية. وترد خلال تقرير الأمين العام أمثلة متكررة عن الدرجة التي أضر بها تعليق الطلبات ضررا بليغا ببرنامج العراق. ونحن نشاطر في الاستنتاج العام بأن تعليق الطلبات عائق رئيسي لتنفيذ البرنامج الإنساني، ونرى أنه يجب بذل كل جهد لخفض عدد حالات تعليق الطلبات الخاصة بالعقود الإنسانية وخفض طول مدتها، بغض النظر عن كفاية المعلومات المتوفرة أو الشاغل المتعلق باستعمالها في النهاية. ففي كلا الحالتين، يمكن تبسيط الإجراءات في نيويورك وفي العراق. ومن الخطوات الرئيسية الأولى إدخال تحسينات على طريقة تقديم الطلبات وتوفير المعلومات، بالإضافة إلى تعزيز آليات المراقبة، كما اقترح الأمين العام.

وإذ نظل نشعر بالقلق إزاء البرامج ذات الاستخدام المزدوج ونتفهم الحاجة إلى الاستمرار في التحلي باليقظة، يجب على جميع الأعضاء أن ينظروا بصورة أكثر دقة إلى أنواع وأعداد حالات التعليق التي قرروها بشأن مختلف الطلبات حتى يوازنوا إمكانية تأثيرها على البرنامج الإنساني العام في مقابل المخاطر المخاطر الحقيقية - بتحويلها إلى أغراض محرمة. وتحتاج الشواغل المتعلقة بالاستعمال المزدوج إلى أن تكون مركزة وواقعية. ونحن نتطلع إلى تحرك حقيقي بشأن هذا الموضوع - وفي القريب العاجل.

أما فيما يتعلق بدور العراق في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩)، فإننا نشيد برفض الأمين العام المتواصل لأن يدع الحكومة العراقية تفلت من المسؤولية في تقييمه للعديد من المشاكل التي عانى منها تنفيذ برنامج العراق. وتعرف كندا من التجربة المباشرة التي قامت بها مؤخرا الصعاب التي يمكن مواجهتها نتيجة للجهود العراقية، سواء كانت مقصودة أم لا، لعرقلة الإمدادات التي تشتد الحاجة إليها. وتقرير الأمين العام يوضح بجلاء تام المجالات التي يمكن أن يتحسن فيها التعاون العراقي. ونحن نحث الحكومة العراقية بشدة على قبول التوصيات الواردة في هذا التقرير وضمان أن

يحظى تنفيذ وإدارة البرنامج الإنساني بكل الدعم من الحكومة في بغداد.

وإذ نتطلع إلى إحداث تحسينات في تقديم المساعدة الإنسانية، فإننا ندرك أيضا أن على مجلس الأمن أن يحرز تقدما بشأن العناصر الأخرى من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، بما في ذلك، بالطبع، فيما يتعلق بسجناء الحرب. وهذا سيقتضي قبول العراق للقرار بكليته. وعندما يقبل العراق القرار، نأمل أن تقوم علاقة جديدة بين العراق والمجلس، وبالتالي فإن رسالتنا واضحة. إن القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) يمثل مرحلة جديدة في نهج المجلس تجاه العراق. وهو سيساعد على زيادة تخفيف معاناة الشعب العراقي، ويقدم طريقا واضحا نحو تعليق الجزاءات ثم رفعها، وهو طريق نحن ملتزمون بمواصلة السير فيه. ولكن يجب على العراق أيضا أن يثبت التزامه بالقرار قبل التمكن من البدء في هذه العلاقة الجديدة.

السيد بن مصطفى (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكر الأمين العام على تقريره النير وعلى البيان الذي أدلى بـه هـذا الصباح، فضلا عن التوصيات التي تقدم بها من أجل تحسين تنفيذ البرنامج الإنساني في العراق.

وأود أيضا أن أشكر السيد سيفان، المدير التنفيذي للبرنامج، وفريقه المسؤول عن الإشراف على تنفيذ البرنامج ميدانيا.

هذه الجلسة التي يعقدها مجلس الأمن اليوم للنظر في الحالة الإنسانية في العراق جلسة هامة، والعراق هو البلد الذي يخضع منذ حوالي ١٠ سنوات لنظام الجزاءات الشامل. ففي عام ١٩٩٥، أنشأ مجلس الأمن بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) برنامجا إنسانيا واسع النطاق يرمي إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للشعب العراقي. ولقد انقضت ثلاث سنوات ونصف السنة على بداية البرنامج، ويبدو لنا أن المجلس يحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى إلى تكريس اهتمام خاص للحالة الإنسانية في العراق.

والحالة الإنسانية التي تزداد سوءا في العراق تحظى ببعض الاهتمام العام، وفقا لشتى المصادر وتراجع المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية. وأكثر جانب مثير للجزع في هذا التراجع هو الارتفاع الذي لا سابق له في معدل وفيات الأطفال، مثلما أفادت منظمة الأمم المتحدة للطفولة. وجميع شرائح السكان في العراق تتحمل ما ينتج عن ذلك من معاناة.

وتتوفر لنا عدة تقارير رفعها الأمين العام إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء. ولدينا على وجه الخصوص التقرير الموحد الذي قدمه الأمين العام وفقا للطلبين الواردين في القرارين ١٢٨١ (١٩٩٩) و ١٢٨٤ (١٩٩٩). ولقد رغـب المجلس، بطلبـه إجراء دراسات عن شتى جوانب الحالـة الإنسانية، في أن يتلقى المزيد من المعلومات عما يدور بالفعل في هذا الصدد.

والتقرير الذي قدمه الأمين العام والذي انتظرناه بشوق يوفر لنا معلومات ثرية عن التدهـور الخطيـر الحاصل في الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في البلد. ويسلط التقرير الضوء على حقيقة أن برنامج النفط مقابل الغذاء يقدم مساعدة كبيرة إلى جميع القطاعات بغية تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة للشعب العراقي، ولكنه في الوقت نفسه يعترف بأنه على الرغم من بعض التحسينـات الحاصلـة، فإن نتائـج البرنامـج ما زالت أقل من التوقعات. وهذا صحيح بصورة خاصة في قطاعات اقتصاديـة رئيسيـة محـددة الأمـر الذي يؤسف له.

ويصف الأمين العام بتفصيل كبير العقبات التي تعترض سبيل التنفيذ الفعال لبرنامج النفط مقابل الغذاء. وهو يقدم لنا تقييما مقلقا عن قطاع النفط الـذي نعلم جميعا أنه يتصف بأهمية أساسية بالنسبة لاقتصاد العراق حيث أن النفط وحده يولد جميـع الدخـل اللازم لاستيراد الاحتياجات الإنسانية الأساسية.

وبفضل تقرير الأمين العام، تكونت لدينا فكرة شاملة عن حالة قطاع النفط. والواضح أنه يعاني من قلة الاستثمارات الرأسمالية الكبيرة المطلوبة بإلحاح من أجل إنعاش القطاع ومساعدته على بلوغ قدرتـه الإنتاجية الضرورية حتى يمتثل لقرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) الذي ينص على زيادة سقف الصادرات النفطيـة من العراق. والقرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) لن يكون فعالا بالكامل إلا إذا استطاع قطاع النفط أن يزيد إنتاجه، وإلا إذا تمكن من الحصول في الوقت المناسب على ما يلزمه من قطع غيار ومعدات لصيانة أجهزته وتحديثها.

ويقول الأمين العام إن تقصير البنية التحتية في إنتاج النفط مرده إلى عدم وجود قطع غيار. ويؤكد أن عدم وجود قطع غيار أضر بآبار النفط وبالبيئة على حد سواء. ونتيجة لذلك، يؤكد الأمين العام مجددا توصيته السابقة بأن يقر طلب زيادة مخصص قطع الغيار ليصبح ٦٠٠ مليون دولار للمرحلتين السادسة والسابعة من البرنامج، ويلاحظ أن الأموال الضرورية باتت متوفرة الآن بسبب ارتفاع أسعار النفط. ولهذا السبب نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في المجلس بغرض اعتماد مشروع قرار ينص على هذه الزيادة.

ومع ذلك، فإن مسألة الموارد المالية ليست المسألة الصعبة التي يواجهها البرنامج فحسب. فثمة عقبة رئيسية أخرى يصفها الأمين العام في تقريره، ألا وهي تعليق عقود التصدير المتعلقة بالسلع الإنسانية. وحسبما يذكر الأمين العام، فإن عدد العقود المعلقة بات "كبيرا بدرجة غير مقبولة" نظرا للأثر المترتب على تعليق هذه العقود في تحقيق أهداف البرنامج الإنساني. وقطاع النفط هو أحد تلك القطاعات التي تتضرر من العقود المعلقة، وهو يعاني بالتالي من الآثار المزدوجة المترتبة على عدم توفر الموارد المالية وتعليق الطلبات.

علاوة على ذلك، يوفر التقرير لنا معلومات مفصلة تتعلق بجميع القطاعات من قبيل الكهرباء والمياه والزراعة والنقل والقطاعات الأخرى ذات الصلة التي تعتمد عليها الحياة اليومية بجميع جوانبها. وجميع هذه القطاعات يعوقها بدرجات متفاوتة عدم وجود القطع التي يتعذر استيرادها بسبب تعليق العقود الخاصة بها - وبعضها بات معلقا لأشهر عديدة. ونحن ندرك التبريرات التي أعطيت، ومنها، في جملة أمور وجود مخاوف من احتمال الاستعمال المزدوج لقطع الغيار؛ بيد أننا لم نحصل على الشرح الكافي - ووحدة المراقبة المتعددة التخصصات المنتشرة في الميدان قادرة على توفير الضمانات اللازمة في هذا الصدد.

وبعد ١٠ سنوات من فرض الجزاءات، وتنفيذ برنامج إنساني لا سابق له في تاريخ الأمم المتحدة لما يزيد على فترة أربع سنوات، نعتقد أن من المفيد والمهم القيام فورا بإجراء تحليل للحالة السائدة بجميع جوانبها، بما في ذلك الامتثال لأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والآثار المترتبة على هذه الأحكام.

ويتعين علينا أن نجد حلا وسطا بين تحقيق الأهداف المنشودة وتقليل الآثار الضارة الناجمة عن الجزاءات إلى أدنى حد. وتلبية لشواغل الأمين العام - وهي الشواغل التي نشاطره إياها - يمكن للمجلس أن يعتمد نهجا من شأنه أن يركز على مجالات محددة ذات أولوية. وهذه المجالات ذات الأولوية يمكن أن تكون التالية: إجراء تقييمات منتظمة للآثار المترتبة على الجزاءات عن طريق الحصول على المعلومات عن كل قطاع متضرر؛ وتحسين تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء إلى حد كبير، وخاصة جعل عملية الموافقة على القروض أكثر تكيفا ومرونة؛ وتسريع تنفيذ أحكام القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) المتعلق بالجانب الإنساني؛ وإيجاد الحل المناسب لمشكلة تراكم العقود المعلقة.

وبالإضافة إلى معالجة هذه الضرورات الفورية، هناك حاجة إلى اعتماد نهج تدريجي يسمح بتحقيق التوازن بين تنفيذ قرارات مجلس الأمن وبين أن نحاول، بأسرع ما يمكن ضمان ألا تترتب على هذه القرارات آثار تلحق أضرارا ثانوية. ويقتضي ذلك اتباع نهج موضوعي يكون هدفه النهائي إسباغ الفعالية والمصداقية على أي نظام للجزاءات.

صحيح أن ممارسة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالجزاءات أثناء العقد الماضي قد كشفت عن الحاجة إلى تجنب زيادة تفاقم الحالات الإنسانية قدر الإمكان، وهي مسؤولية منظومة الأمم المتحدة بأسرها ومسؤولية المجتمع المدني أيضا.

ومفهوم الإنسانية مفهوم فريد وشامل وهو مكون أساسي من مكونات السلام والاستقرار في كل مكان. ولا ينبغي لهذا المفهوم أن يعاني من الانتقائية. فإذا كنا نتكلم اليوم عن الشعب العراقي، فلا يعني ذلك بأي حال من الأحوال أن نسمح بأن تحجب حالات أخرى في المنطقة. فلا شك أن حل مشكلة المفقودين الكويتيين يسهم في بناء الثقة بين شعوب المنطقة ويساعدنا على تحقيق تقدم مطرد في اتخاذ نهج شامل إزاء الحالة برمتها.

والفرصة التي أتحتها، سيدي الرئيس، للمجلس لمناقشة هذه القضية البالغة الأهمية أثبتت فائدتها الكبيرة. فالتبادل الصريح للآراء الآخذ في الظهور، مقترنا بتعليقات الأمين العام، سيمكن المجلس بالتأكيد مرة

أخرى من إثبات قدرته على الاستجابة للحقائق الدولية وأن يضعها في الاعتبار الواجب عند الاقتضاء. وفي هذا السياق، فإننا نعتقد أن الجانب الإنساني هو مجرد جزء من المشكلة العراقية برمتها - وهي مشكلة ينبغي أن تظل جزءا من النظرة التطلعية للمنطقة والتي ستمكن العراق من استعادة مكانته الصحيحة في المنطقة وبين صفوف المجتمع الدولي، ويمكّن شعوب المنطقة في الوقت ذاته من تحقيق السلام والوئام وهما شرطان لازمان لإشاعة الاستقرار في المنطقة.

السيد وان (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأن أحملكم شكرنا لوفد بنغلاديش، لتخصيصكم إحاطة إعلامية علنية للنظر في تقرير الأمين العام الصادر في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٠ عملا بالفقرتين ٢٨ و ٣٠ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) والفقرة ٥ من القرار ١٢٨١ (١٩٩٩). ولا شك أن مبادرتكم التي نؤيدها ستخدم هدف تعزيز الشفافية في أعمال المجلس الأمن. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره وعلى ملاحظاته التمهيدية، التي أعطت المجلس صورة واضحة عن الحالة الإنسانية في العراق.

ولقد درسنا التقرير بعناية، ويود وفدي أن يدلي بالتعليقات التالية عليه. أولا، يبرز التقرير التدهور المطرد لهياكل العراق الأساسية، الذي يؤثر تأثيرا ضارا على الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي. وقد حدد فريق الخبراء الذي أنشأه هذا المجلس مشكلات عديدة عطلت تنفيذ البرنامج الإنساني على النحو الواجب، والذي لا أحتاج إلى التذكير بأن تنفيذه يخضع لأحكام القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، وما أعقبه من القرارات ذات الصلة ومذكرة التفاهم الموقعة بين الأمين العام وحكومة العراق في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٦.

وفي هذا الصدد، يشير التقرير إلى أنه على الرغم من أن المجلس قد أذن بقراره ١١٥٣ (١٩٩٨) برفع مستوى تمويل البرنامج ليرتفع من ١,٣٢ بليون دولار إلى ٣,٤ بليون دولار في كل مرحلة، فقد اتضح أن الإطار الزمني المطلوب لوقف تدهور الحالة الإنسانية سيستغرق فترة أطول بكثير مما كان متوقعا، وأن النقص الخطير في التمويل في المرحلتين الرابعة والخامسة - والذي بلغ ٢,٢ بليون دولار - كان بالغ الضخامة، وكانت النتائج أقل كثيرا مما يتوقع.

ويشدد التقرير بالمثل على الآثار السلبية المترتبة على تعليق بنود من البرنامج الإنساني، ولا سيما تعليق العقود الخاصة بالكهرباء والمياه والإصحاح والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية، وآليات الإخطار بالعقود المتعلقة بالأغذية والأدوية والزراعة والتعليم، والموافقة على العقود المتعلقة بقطع غيار صناعة النفط.

وتشعر مالي بالقلق الشديد إزاء الحالة، على الرغم من أن البرنامج الإنساني الذي وصل الآن إلى المرحلة السابعة، لم يكن الهدف منه تلبية الاحتياجات الإنسانية كافة للشعب العراقي، حسبما يشير التقرير.

ثانيا، وينبغي للجنة الجزاءات، ولمجلس الأمن، وللعراق، أن يدرسوا الآن هذه التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بعناية، كل فيما يخصه.

وفي رأي وفدي أنه يتعين على حكومة العراق، نظرا لأنها تتحمل جانبا من المسؤولية عن الحالة في العراق، ولا سيما المحنة الإنسانية التي يعاني منها شعبها، أن تتخذ إجراء لتنفيذ التوصيات الواردة في الفقرة ٢٠٧ من تقرير الأمين العام، فضلا عن توصياته الواردة في تقريره التكميلي المؤرخ ١ شباط/فبراير ١٩٩٨ والتي لم تنفذ حتى الآن.

وبالمثل، فإننا نعتقد أن التوصيات الموجهة للجنة الجزاءات المبينة في الفقرة ٢٠٨ من التقرير، ينبغي أن تنفذ بسرعة تامة، نظرا لأنها تستهدف كسر الجمود المحيط باللجنة.

وفيما يتعلق بالتوصيات الموجهة لمجلس الأمن في الفقرة ٢٠٩ وفيما يليها من فقرات في التقرير، فإننا نرى أنها ينبغي أن توضع موضع التنفيذ حتى يتسنى علاج أوجه القصور الموجودة في البرنامج الإنساني القائم. وفي هذا الصدد، يتعين علينا إنهاء الإفراط في تعليق العقود كأمر له الأولوية.

السيد يلتشنكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): يشعر وفدي بالامتنان لكم، سيدي الرئيس، لتوصلكم إلى أكثر الأشكال ملاءمة لهذه الجلسة الهامة. وأود أن أشكر الأمين

العام لتقديمه التقرير. كما أود أن أتوجه بعبارات التقدير لمكتب برنامج العراق الذي يحمل على عاتقه الجهد الأساسي في تنفيذ البرنامج الإنساني.

إن التقرير الذي قدمه الأمين العام يتسم بالشمول والموضوعية. فهو يقدم لنا صورة واضحة وواقعية عن الإنجازات والإخفاقات في عملية تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومن خلال التقرير حصلنا على صورة موضوعية لما حققناه من إنجازات، وكذلك عن المسائل التي لم تحل والمسائل التي ما زالت معلقة، كما قدم لنا مقترحات محددة، وإمكانات للتحسين.

إلا أن التقرير يثير مشاعر مختلطة. فقد أحرز تقدم حقيقي في بعض المجالات كما اتخذت تدابير عملية لتلبية احتياجات الشعب العراقي من ناحية. ولكن من ناحية أخرى تشكل المشكلات المتراكمة الكثيرة جدا التي لم تحل اتجاهات سلبية، ينبغي التغلب عليها. فهل ستسود هذه الاتجاهات السلبية، وإذا كانت ستسود، فإلى متى؟ ومتى سنعمل على وقف الجمود في بعض المجالات ونعود بها إلى التقدم المستقر؟ وتتوقف الإجابة على هذه التساؤلات على إجراءاتنا الحاسمة السريعة لكي نشجع العراق على الوفاء بالتزاماته، مما يؤدي إلى تعليق الجزاءات ورفعها في نهاية المطاف.

وفي رأينا أن قلق الأمين العام الشديد بشأن الحالة الإنسانية السائدة في العراق هو لب التقرير ونحن نشاطره هذا الرأي تماما.

وليس من قبيل المصادفة أن يبدأ التقرير بقسم عن وضع صناعة النفط. وغني عن الذكر أن صناعة النفط أساس البرنامج الإنساني برمته، وضمان تنفيذه بنجاح. وما استخلصه فريق خبراء النفط الذي شكله الأمين العام بموجب الفقرة ٣٠ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) أمر مزعج بحق. فالحالة في صناعة البترول يرثى لها وتستمر في التدهور. ولا يمكن للعراق أن يواصل إنتاج النفط بمعدلات مرتفعة دون إعادة تعمير حاسمة لمرافق النفط لديه.

ونعتقد أن فريق خبراء النفط يضطلع بمهمة ضخمة في العراق، وتوصياته ذات فائدة عملية للمجلس. ولهذا، نؤيد تأييدا تاما اقتراح الأمين العام بتخصيص ٦٠٠ مليون دولار لمعدات وقطع غيار النفط، وهو ضعف المبلغ الذي جرت الموافقة عليه بموجب القرار ١٢٨١ (١٩٩٩). وفي هذا الصدد، نعتبر أن المبادرة باتخاذ قرار مجلس الأمن لتحقيق هذا الهدف قد جاءت في أنسب وقت.

وينبغي لنا أيضا أن نكلف اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بالإسراع في النظر في إجراءات الموافقة على عقود قطع الغيار، وبتشكيل فريق من الخبراء وفقا للفقرة ١٨ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، وسييسر ذلك سرعة الموافقة على المعدات وقطع الغيار اللازمة، ووصولها بسرعة إلى العراق.

وفي ضوء الزيادة الحالية الكبيرة في سعر النفط، والتحسينات التي أجازها المجلس في تنفيذ البرنامج، تتوفر جميع الشروط المسبقة لجمع الأرصدة اللازمة لتحقيق أهداف البرنامج. ولكن، لا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا تعاونت جميع الأطراف المشاركة في تنفيذه تعاونا كاملا، وبخاصة في استعراض الطلبات والموافقة عليها.

ولا تزال ممارسة تعليق الطلبات تشكل آثارا خطيرة على التنفيذ الفعال للبرنامج. وقد وضح مكتب برنامج العراق هذه المشكلة مرات عديدة. ويكشف التقرير بوضوح عن هذا الاتجاه السلبي. فلا تزال هناك زيادة مطردة في كل من عدد الطلبات المعلقة وقيمتها. والأرقام معروفة. واتفق مع السفير فان والصم، سفير هولندا، اتفاقا مطلقا على أنها مرتفعة على نحو لا يحتمل.

وفي هذا الصدد، علينا أن نعترف بأن المجلس أخفق في تنفيذ التوصيات التي اتفق عليها في قراره ١١٥٣ (١٩٩٨) بإعادة النظر في مرفقات خطط التوزيع في البداية بغية التعرف في أقرب وقت ممكن على المواد التي يمكن أن تكون موضع تعليق، والمواد التي يحتمل أن تحتاج إلى المزيد من المعلومات والتحقق من استعمالاتها النهائية.

ويتعين علينا أن نعترف كذلك بأننا أخفقنا في تنفيذ بعض التوصيات الأخرى التي تقدم بها الأمين العام في هذا الشأن، كما يشير بحق تقريره. ويجب أن نقبل نصيبنا من المسؤولية عن الحالة المقلقة في قطاعات الصحة والمياه والنظافة، والكهرباء التي تعاني أكثر معاناة

في ظل العجز ونقص قطع الغيار، وضعف الصيانة يتسببان في تدهور حالة المعدات في محطات توليد الطاقة، والمستشفيات، ونظم تنقية المياه، وغيرها. والافتقار إلى الأدوية والمنتجات الغذائية ذات النوعية الجيدة، وسوء الأحوال المعيشية، يؤثران على أضعف القطاعات السكانية، وهو قطاع الأطفال. ووفقا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ارتفع معدل وفيات الرضع والأطفال دون الخامسة ارتفاعا هائلا في ظل نظام الجزاءات. ومن المؤسف أن نظام الجزاءات، الذي قدم بوصفه أداة قوية لوقف العدوان، قد أصبح أداة لمعاقبة الأفراد العاديين.

وكثيرا ما يشار إلى البرنامج الإنساني على أنه برنامج فريد وتدبير مؤقت لتوفير الاحتياجات الإنسانية لشعب العراق. نعم، إنه كذلك. ولا يسعنا إلا أن نتخيل درجة البؤس والمعاناة التي كان شعب العراق سيصل إليها إن لم ينفذ هذا البرنامج. ولكن هذا لا يعني على الإطلاق أنه لا يمكن انتقاده فيما يتعلق بتنفيذه، وقصوره، والعقبات التي يتسبب فيها واضعوه. ويكون من المجحف ألا نذكر الجهود التي بذلها موظفو البرنامج في الميدان طيلة أعوام، فقد نفذوه تنفيذا عمليا على أساس يومي واختبروا بأنفسهم كل عيوب ونواحي قصوره. وهنا، لا يسعني إلا أن أنوه باستقالة السيد فون سبونيك، منسق الشؤون الإنسانية في العراق.

ونذكر أنه يرد في تقرير الأمين العام عدد من الملاحظات الانتقادية الموجهة إلى حكومة العراق. ونعتقد أن العراق أيضا يستخلص نتائج خطيرة جدا من هذا التقرير. ونود أيضا أن نسمع قدرا أكبر عن حالة التعاون بين وكالات الأمم المتحدة في العراق والسلطات المحلية والمركزية في ذلك البلد. وأخيرا، نود أن نقترح أن تتولى اللجنة المنشأة بمقتضى القرار ٦٦١ (١٩٩٠) النظر بدقة في جميع المقترحات التي أوردها الأمين العام في تقريره، فضلا عن المقترحات التي تقدمت بها الوفود أثناء هذه المناقشة.

ختاما، لا يسعني إلا أن أذكر جانبا آخر من المشكلة الإنسانية لا يتصل اتصالا مباشرا بمناقشة اليوم، إلا أنه يشكل أحد الأجزاء الأساسية في القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). وأشير بصفة خاصة إلى القسم باء من القرار، ويتعلق بقضية إعادة توطين، أو عودة جميع الكويتيين ومواطني البلدان الثالثة، أو جثثهم. ونرجو مخلصين أن يعمل تعيين السفير فورونتسوف منسقا لهذه القضايا الإنسانية البالغة الحساسية، بالإضافة إلى إعادة الممتلكات والمحفوظات التي استولى عليها العراق، على التعجيل بجهودنا المشتركة لتحقيق هذا الهدف. ونتطلع إلى الاستماع إلى إحاطة إعلامية من المنسق في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ما زال هناك عدد من المتكلمين على قائمتي. ونظرا لتأخر الوقت، وبموافقة أعضاء المجلس، أنوي تعليق الجلسة الآن.

علقت الجلسة الساعة ١٣/١٥.